

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة الإفريقية أحمد دراية - أدرار -



كلية العلوم التجارية تسيير وعلوم إقتصادية

قسم العلوم التجارية

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص: تدقيق و مراقبة التسيير

بعنوان:

**دور رقابة المجالس المحلية المنتخبة في إضفاء شفافية
الإفصاح المالي للجماعات المحلية
المجلس الشعبي الولائي بولاية ادرار - نموذجا -**

إشراف الأستاذ:
أ. ولد با حمو سمير

إعداد الطالبتين:
. تيلوليني زهرة
. عيشاوي سامية

السنة الجامعية: 1443/1442 هـ

2022/2021 م



شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): ولد باحمو سمير

المشرف مذكرة الماستر الموسومة بـ : دور رقابة المجالس المحلية المنتخبة في إضفاء شفافية الإفصاح المالي للجماعات
المحلية المجلس الشعبي الولائي بولاية ادرار - نموذجاً-

من إنجاز الطالب(ة): عيشاوي سامية

و الطالب(ة): تيلوليني زهرة

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم التجارية

التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

تاريخ تقييم / مناقشة:

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين
النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والإلكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في: 2022/07/14

مساعد رئيس القسم:

الشكر والتقدير

من باب من لم يشكر الله، وبمناسبة انتهاء هذا العمل الذي كان ثمرة الجهد المتواصل والمستمر أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الكبير الى الأستاذ المشرف "**ولد باحمو سمير**" الذي كان لي عوناً بعد الله عز وجل، والذي أخذ من وقته وجهده ولم يتوان عن توجيهنا بنصائحه القيمة التي كانت لنا عوناً بعد الله عز وجل، من أجل التحكم في الموضوع وضبط هذا العمل المتواضع، نسأل الله عز وجل ان يجعله في ميزان حسناته.

كما نتقدم بالشكر للأستاذين الذين أشرفوا على مناقشة هذه المذكرة من أجل تبیین الأخطاء التي تم الوقوع فيها لتصويبها، والى كل الأساتذة الذين صاحبونا في المشوار الدراسي طيلة الفترة الجامعية.

وشكراً

إهداء

لك يا إلهي يا من خلقت فأحسنت وعلمتني أحمدك حما كثيرا وأقدم عملي خالصا لوجهك الكريم
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وكشف الغم إلى بني الرحمة ونور العالمين المصطفى
ﷺ

إلى من أنارت لي دربي برعايتها وسخرت لي كل غالي من أجل نجاحي أُمي الغالية حفظها الله
ورعاها

إلى من كان لي في الصغر مربيا وموجها أبي الغالي حفظه الله.

إلى سندي وشموعي في الحياة أخي وأخواتي حفظهم الله عز وجل.

إلى رفيق دربي زوجي الغالي والى أبنائي قرّة عيني حفظهم الله .

إلى كل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل من قريب وبعيد من معلمين وأساتذة وكل من قدم لي يد
العون إلى كل من حملهم في قلبي و ذاكرتي ولم تسع لهم صفحتي.

زهرة تيلوليني



إهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى رفيق دربي زوجي الغالي وإلى ابنتي الغالية قرة عيني حفظهم الله

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل الأصدقاء والزملاء

إلى كل من ساعدني من قريب وبعيد

أهدي هذا العمل المتواضع والذي أأمل أن يكون ثمرة صالحة للجهد الذي بذلته

وفاتحة أعمال أخرى في المستقبل

والله ولي التوفيق

عشاوي سامية



قائمة المحتويات

شكر وتقدير.

اهداء .

فهرس المحتويات

قائمة الجداول.

قائمة الأشكال

الملاحق

مقدمة.

الفصل الأول: الإطار النظري لرقابة المجالس المحلية المنتخبة وشفافية الإفصاح المالي والمحاسبي.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للرقابة.....ص05

المطلب الأول: ماهية الرقابة المالية.....ص05

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الرقابة المالية.....ص06

الفرع الأول: أهمية الرقابة المالية.....ص06

الفرع الثاني: أهداف الرقابة المالية.....ص07

المطلب الثالث: انواع الرقابة المالية.....ص09

المبحث الثاني: ماهية رقابة المجالس المحلية المنتخبة.....ص11

المطلب الاول: الرقابة على المجلس الشعبي الولائي.....ص12

الفرع الأول: الرقابة على الأعمال.....ص12

الفرع الثاني: الرقابة على الأشخاص.....ص12

الفرع الثالث: الرقابة على الهيئات.....ص13

المبحث الثالث: ماهية شفافية الإفصاح المالي.....ص15

المطلب الأول: مفهوم وأهداف وحدود الشفافية.....ص15

الفرع الأول: مفهوم الشفافية.....ص15

الفرع الثاني: أهداف الشفافية.....ص16

الفرع الثالث: حدود الشفافية.....	ص16
المطلب الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي.....	ص17
الفرع الأول: مفاهيم ونشأة الإفصاح المحاسبي.....	ص17
الفرع الثاني: طبيعة وخواص الإفصاح في المحاسبة.....	ص18
الفرع الثالث: أهمية وأهداف الإفصاح في المعلومات المحاسبية.....	ص19
الفرع الرابع: أنواع الإفصاح المحاسبي.....	ص20
خلاصة الفصل الأول.....	ص21
الفصل الثاني: الدراسات السابقة.....	ص23
المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة.....	ص23
المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة.....	ص27
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بالمجلس الشعبي الولائي.....	ص32
المبحث الأول: صلاحية أداة الدراسة.....	ص32
المطلب الأول: صلاحية استبانة الدراسة.....	ص32
المبحث الثاني: التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة.....	ص39
المطلب الأول: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة حسب النسب والتكرارات ص	39
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.....	ص47
المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.....	ص50
المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى.....	ص51
المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية.....	ص54
المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة.....	ص59
الخاتمة.....	
قائمة المراجع والمباحث.	

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
28ص	مناقشة الدراسات السابقة	01
34ص	الصدق الداخلي لعبارات محور رقابة المجالس المنتخبة	02
35ص	الصدق الداخلي لعبارات محور الإفصاح والشفافية	03
36ص	صدق الاتساق البنائي للاستبيان	04
37ص	الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لمحور رقابة المجالس المنتخبة	05
38ص	الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لمحور الإفصاح والشفافية	06
38ص	الثبات بطريقة ألفا كرونباخ للاستبيان	07
39ص	توزيع أفراد العينة حسب النوع	08
40ص	توزيع أفراد العينة حسب العمر	09
42ص	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	10
43ص	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	11
45ص	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	12
47ص	المتوسطات المرجحة للأسئلة ذات الخمس خيارات	13
47ص	البيانات الوصفية لعبارات محور رقابة المجالس المنتخبة	14
49ص	البيانات الوصفية لعبارات محور الإفصاح والشفافية	15
51ص	اختبار T-TEST للفرق بين متوسطي النوع لمحور رقابة المجالس المنتخبة	16
52ص	تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى	17
53ص	تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى	18
53ص	تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الأولى	19

20	تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الأولى	ص54
21	اختبار T-TEST للفرق بين متوسطي النوع لمحور الإفصاح والشفافية	ص55
22	تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية	ص56
23	تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثاني	ص57
24	تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية	ص57
25	تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الثانية	ص58
26	نموذج الانحدار بين رقابة المجالس المنتخبة والإفصاح والشفافية	ص59
27	تحليل التباين في المتوسطات بين رقابة المجالس المنتخبة والإفصاح والشفافية	ص59
28	تحليل الانحدار لرقابة المجالس المنتخبة والإفصاح والشفافية	ص60

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	توزيع افراد عينة الدراسة حسب النوع	ص40
02	توزيع افراد عينة الدراسة حسب العمر	ص41
03	توزيع افراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	ص43
04	توزيع افراد عينة الدراسة حسب الوظيفة	ص44
05	توزيع افراد عينة الدراسة حسب الخبرة	ص46

مقدمة

المقدمة:

تشكل هيئات المجالس المحلية المنتخبة جزءاً مهماً من النسيج الوطني ومكون رئيساً من مكونات بنيته التنظيمية وهي طرف مهم في العملية التنموية وهذه الهيئات تعمل تحت قانون الهيئات المحلية التي ينظم عملها وحتى تستطيع تأدية دورها بكفاءة يفترض بها أن تتحلى بدرجة كبيرة من شفافية الإفصاح في بناءها وعملها وهذا يعزز من دورها في تقديم خدماتها للمواطنين وتأدية رسالتها وانسجاماً مع الإقرار بأهمية دورها التنموي فقد أجريت العديد من الدراسات حولها إلا أن هذه الدراسة جاءت لدراسة دور رقابة المجالس المحلية المنتخبة في إضفاء شفافية الإفصاح المالي والمحاسبي ونزاهتهما باستخدام المنهج العلمي.

أصبح موضوعي الشفافية والإفصاح غاية في الأهمية في مكافحة الفساد والاستبداد وإنشاء بيئة مناسبة وممارسات تعكس الاحتياجات المباشرة وغير المباشرة للمستفيدين من خدمات مشاريع الهيئات المحلية المنتخبة فالشفافية تسمح للأطراف ذات العلاقة بجمع المعلومات التي من الممكن أن تكون حساسة للكشف عن التجاوزات والحفاظ على المصالح.

وبالتالي لا بد من أصحاب المشاريع أو الشركات العاملة في هذا القطاع أن تقوي من أنظمة الرقابة حيث ينعكس إيجاباً على معيار الشفافية والإفصاح وأن تزيد من تدريب الموظفين العاملين في أجهزة الرقابة الداخلية لكي يواكبوا التطور السريع في البرنامج والتطبيقات المحاسبية.

وهذا التطور أدى إلى تطوير مهنة المحاسبة من مجرد نظام مسك الدفاتر إلى نظام المعلومات والبيانات وأصبحت هذه المعلومات والبيانات ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمتخذي القرارات كالإدارة والمستثمرين والمساهمين.

اشكالية الدراسة: فيما يمثل الدور الذي تقوم به رقابة المجالس المنتخبة في إضفاء شفافية الإفصاح المالي؟

الاسئلة الفرعية: بالاعتماد على الإشكالية المطروحة تأتي التساؤلات التالية:

✓ فيما تتمثل الأطر العامة لكل الرقابة والإفصاح والشفافية؟

✓ فيما تكمن العلاقة بين الرقابة والإفصاح والشفافية؟

✓ هل يوجد تطبيق لمفاهيم الرقابة والإفصاح والشفافية في أوساط مؤسسات المجالس الشعبية

الجزائرية؟

الولائية

فرضيات الدراسة: للإجابة على الاشكالية المطروحة نضع الفرضيات التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي لمفاهيم الرقابة والإفصاح والشفافية عند مستوى معنوية 5% لعامل النوع.
- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي لمفاهيم الشفافية والإفصاح عند مستوى معنوية 5% لعامل السن.
- لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية للرقابة على الإفصاح والشفافية لدى عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي عند مستوى معنوية 5% لعامل المؤهل العلمي.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع البحث، والذي يخص رقابة المجالس المحلية المنتخبة في إضفاء شفافية والإفصاح المالي، حيث شهد هذا المجال تدهورا كبيرا في الأداء نتيجة لحاجته إلى الرقابة، وبالتالي التأثير الكبير على الإفصاح والشفافية فلهذا أولت عناية خاصة لهذا المتغير.

اهداف الدراسة:

- ✓ تسليط الضوء على الأدوار التي تلعبها الرقابة في تحقيق الإفصاح والشفافية من خلال إعطاء صورة واضحة حول أداء المؤسسة.
- ✓ تبيان أهمية رقابة المجالس المحلية المنتخبة في إضفاء شفافية الإفصاح المالي.
- ✓ ضرورة الحرص على وجود نظام رقابي قوي يحافظ مبدأ الإفصاح والشفافية وإعطاءها الأولوية.

الإطار الزمني والمكاني للدراسة:

اقتصر البحث على مستوى المجلس الشعبي الولائي لولاية ادرار حيث تم اقتصاره على الجانب الرقابي.

جرى البحث نظريا ابتداء من شهر ديسمبر من عام 2021 إلى غاية شهر يناير من عام 2022، أما الجانب الميداني فكان ابتداء من شهر مارس من عام 2022 الى غاية شهر أبريل من نفس السنة.

تقسيمات الدراسة: من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع تم تجميع المادة العلمية الضرورية وتقسيمها إلى ثلاث فصول يكمل بعضها بعضا ندرجها كما يلي:

• الفصل الأول:

في هذا الفصل تم التطرق للأدبيات نظرية الرقابة وشفافية الإفصاح المالي من خلال مبحثين، يضم المبحث الأول ماهية الرقابة، ويليه المبحث الثاني ماهية رقابة المجالس المحلية المنتخبة ويليه المبحث الثاني حول ماهية الشفافية والإفصاح المالي والمحاسبي.

- الفصل الثاني:

تركز الدراسة على الأبحاث التي سبقت في الموضوع من خلال عرضها، مناقشتها وتحديد الفجوة العلمية.

- الفصل الثالث:

الفصل الثالث تتم فيه الدراسة الميدانية من خلال ثلاث مباحث، يحتوي المبحث الأول على صلاحية أداة الدراسة، أما المبحث الثاني فتناول اسقاط الجانب النظري على تحليل وصفي لبيانات عينة الدراسة محل الدراسة. وانتهى المبحث الثالث إلى اختبار الفرضيات والإجابة على إشكالية الدراسة

الفصل الأول:

الإطار النظري لرقابة

المجالس المحلية المنتخبة

وشفافية الإفصاح المالي

المحاسبي

الفصل الأول: الإطار النظري لرقابة المجالس المحلية المنتخبة وشفافية الإفصاح المالي والمحاسبي.

تمهيد:

زاد في الآونة الأخيرة الاهتمام بموضوعي الشفافية والإفصاح وهذا الاهتمام لم يأت فراغ حيث ان التلاعب وعدم الرقابة على متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات الواردة مضللة وبالتالي لا بد من الهيئات (المجالس المحلية المنتخبة) ان تقوي من الأنظمة الرقابة الداخلية حيث ينعكس إيجابا على معيار شفافية والإفصاح لما لها من دور مهم للتنمية والإصلاح الإداري في الدولة وضرورة العمل بشفافية لا متناهية عند التعامل في قضية الرقابة حيث أصبحت إحدى الأسس المتينة التي يجب ان تقوم عليها الدولة الديمقراطية الحديثة المستقلة .

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للرقابة:

المطلب الأول: ماهية الرقابة المالية.

اهتمت الكتب والبحوث الصادرة عن المختصين في حقل العلوم الإدارية والمالية العمومية بموضوع الرقابة المالية، ويرجع السبب في هذا الاهتمام إلى الرغبة في تحسين التسيير المالي العمومي من ناحية أولى، ومنع المساس بالمال العام عن طريق إيجاد نظام رقابي يكبح ويعاقبك. الرقابة إحدى جوانب العملية الإدارية وتعني.. قياس الأداء الحالي ومقارنته بالمعايير المتوقعة الأداة والسابق تحديدها، ومن واقع هذه المقارنة يصبح من الممكن تحديدها إذا كان الأمر يحتاج إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لإعادة مستوى الأداء إلى المستوى المخطط وما المعبر عنه بالمعايير السابق تحديدها. ولذلك فإن وظيفة الرقابة تمارس بطريقة دائمة ومستمرة واتصالها الأكبر عادة يكون بوظيفة التخطيط. الرقابة إحدى جوانب العملية الإدارية وتعني قياس الأداء الحالي ومقارنته بالمعايير المتوقعة الأداة والسابق تحديدها، ومن واقع هذه المقارنة يصبح من الممكن تحديدها إذا كان الأمر يحتاج إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لإعادة مستوى الأداء الى المستوى المخطط وما المعبر عنه بالمعايير السابق تحديدها. ولذلك فإن وظيفة الرقابة تمارس بطريقة دائمة ومستمرة واتصالها الأكبر عادة يكون بوظيفة التخطيط¹

¹مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ص

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الرقابة المالية.

لا يكتمل البناء النظري لمفهوم الرقابة المالية، ما لم نبين أهميته في عمل المنظمات الإدارية العامة بصورة خاصة وفي صيانة الأموال العمومية بصورة عامة أولاً، وما لم نحدد أهدافه ثانياً.

أولاً- أهمية الرقابة المالية :

الرقابة بصورة عامة والرقابة المالية بصورة خاصة ليست فقط ضرورية في كل المنظمات الإدارية العامة، بل يجب أن تشمل أيضاً كل الأنشطة الأساسية التي تقوم بها، وأن تمارس على الأشخاص والأموال على حد سواء. بناء على ذلك فإن هذه الرقابة تكتسي أهمية بالغة خاصة إذا علمنا أن محلها أموالاً عمومية المستفيد منها هو عموم المواطنين في حال حسن استخدامها، وهم المتضررون في حال سوء استخدامها، بخلاف الأموال الخاصة التي تعود بالمنفعة أو بالضرر حسب استخدامها على فئة محددة من الأفراد هم الملاك. وتستمد الرقابة المالية أهميتها من عاملين أساسيين، الأول خارجي يتعلق بالبيئة التي تعمل فيها المنظمات الإدارية (أ) والثاني داخلي يرتبط بمهام ووظائف هذه المنظمات (ب).

أ- الرقابة المالية ومسايرة المتغيرات الحاصلة في الوسط التي تنشط فيها المنظمات الإدارية العامة البيئة الخارجية

لا تعمل المنظمات الإدارية العامة في مجال معزول، بل تنشط في بيئة تتميز بسرعة التغير وكثرة التحول، لذا فإن الرقابة الفعالة هي تلك التي تواجه هذه التغيرات (مواجهة الفساد وآلياته)، وتتكيف معها، تقوم أجهزة الرقابة المالية بتطوير برامجها الرقابية وبتكوين رأسمالها البشري، وبالانفتاح على الغير والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مواجهة هذه التحولات.

ب- الرقابة المالية وارتباطها بوظائف المنظمات الإدارية العامة البيئة الداخلية

تخضع وظائف المنظمات الإدارية العامة لمنطق التكامل، فكل منها يؤثر في الآخر كما أن نجاح أي وظيفة مرهون بنجاح باقي الوظائف الأخرى. فعلى سبيل المثال، فإن وجود التخطيط الفعال والجيد لا يحقق أهدافه ما لم يتم تنفيذ الوظائف الأخرى بالقدر المطلوب من الجدية، وتحت مظلة رقابية ذات كفاءة. فالرقابة المالية تصبح ضرورة للتأكد من أن الخطة الموضوعة تسير وفقاً لما هو مخطط له، وأن العمليات المالية المرتبطة بتنفيذ هذه الخطة تتخذ بطريقة تحترم فيها الضوابط

القانونية والتنظيمية - كون أن الدفاتر والوثائق المحاسبية تستوفي قواعد المشروعية-، كما أنها تراعي الرشادة في الإنفاق وتحقيق كل الأهداف في زمن قليل وبأقل تكلفة مالية ممكنة. **ثانياً- أهداف الرقابة المالية :**

تطورت أهداف الرقابة المالية تبعاً لتطور وظيفة الدولة الانتقال من حفظ الأمن إلى إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين وتحقيق التنمية فلم تعد تقتنع حد رقابة مدى قانونية التصرفات المالية، بل تجاوزت ذلك للبحث في مدى تحقيق نشاط المنظمات الإدارية العامة لأهدافها في أقل وقت وبأقل تكلفة مالية؛ ويمكن لإيجاز هذه الأهداف في المستويات التالية:

أ- الأهداف المالية:

- التحقق من التصرفات والإجراءات المالية وكشف الانحرافات والأخطاء المالية والاختلاسات السرقة والإهمال ومراقبة الأداء المالي.
- العمل على حماية الأموال العمومية من التصير في إدارتها والإهمال في تحصيلها.
- التأكد من أن أنظمة العمل تؤدي إلى أكبر نفع ممكن وبأقل النفقات الممكنة وبأقصر السبل.
- مراجعة الحسابات الختامية للميزانية والقوائم المالية المختلفة للتأكد من سلامتها وصحتها.
- الوقوف على المعضلات التي تعترض الأجهزة المالية في عملها، والسعي على معالجتها.
- متابعة تنفيذ الخطط الموضوعية والتي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة وفقاً لما هو مقرر.

ب- الأهداف الإدارية والتنظيمية:

❖ تساعد الرقابة المالية على تحسين عملية التخطيط وزيادة فعاليتها في مواجهة المستقبل.

❖ تساعد الرقابة المالية على توجيه وتنظيم الجهود لإنجاز الأهداف المحددة للمنظمات.

الإدارية العامة بفعالية وكفاية، كما تعمل على تصحيح الانحرافات البسيطة ومنع تفاقمها واتخاذ الإجراءات التصحيحية قبل استئصال الأخطاء التسييرية.

❖ تساعد الرقابة المالية على اتخاذ القرارات المناسبة من خلال المعلومات المرتجعة التي

تقدمها لصانعي القرار من خلال تحديد الانحرافات عن الخطط والمعايير ومواجهة المشاكل التي

تتجم عن ذلك، والمساهمة في تحديد المركز المالي والإداري والاقتصادي للمنظمة.

ت- الأهداف القانونية:

مطابقة مختلف التصرفات والعمليات المالية المرتبطة بالإيرادات والنفقات للقوانين والأنظمة والتعليمات والتوجيهات الصادرة عن وزارة المالية، وكذا الأصول المالية المتبعة.

❖ استخدام الاعتمادات المالية في الأوجه التي خصصت ورصدت لها من طرف السلطة التشريعية.

❖ تكريس مبدأ المساءلة والمحاسبة، حرصاً على سلامة التصرفات المالية ومعاقبة المسؤولين عن كل

انحراف ومخالفة من شأنها الإخلال بحسن سير الأداء المالي عموماً، وبالمقابل تقييم أداء العاملين لأغراض المنح والحوافز والعلاوات.

ث- الأهداف الاجتماعية:

- محاربة الفساد الإداري والمالي بمختلف صورته وأشكاله (الرشوة، السرقة، تبديد المال العام، الترشح من الوظيفة).

- الاهتمام بالجوانب السلوكية لأداء للعاملين داخل المنظمات الإدارية العامة (التي يصعب قياسها وضبطها من خلال الأساليب والأدوات الرقابية)، وهذا عن طريق تفعيل الحافز الذاتي لديهم عن طريق بناء منظومة اتصال تساعد هم على التبليغ على الفساد أو طلب المساعدة في حالة تعرضهم لضغوط أو إكراه يدفعهم للقيام بتصرفات مالية تضر أو تمس بالأموال العمومية أو تسمح بالتلاعب بها وتبديدها.¹

ن- الأهداف السياسية:

-التأكد من احترام رغبة السلطة التشريعية وعدم تجاوز الأولويات والمخصصات التي رصدتها لتنفيذ المشاريع الاستثمارية والخدمية والتجارية.

- احترام هذه الرغبة ما هو إلا احترام للإرادة الشعبية التي انتخبت أعضاء المجالس.²

¹تنظيم الإدارة المالية د. محمود حسين الوادي، عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، ص172-173.

²محاضرات في مقياس الرقابة. الاستاذ: عفان يونس

المطلب الثالث: أنواع الرقابة المالية

1- جهة أو سلطة الرقابة:

تتنوع الرقابة وفقا لسلطة الرقابة حيث توجد الرقابة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

السلطة التشريعية: لها سلطات مالية واسعة تهدف لتمكين ممثلي الشعب من مرافقة الأداء المالي للحكومة وتوجيه وتصحيح أية انحرافات عن الخطط والأهداف والطموحات الشعبية، وضمان حماية الأموال العامة من الضياع أو سوء الاستعمال.

تعتبر صلاحية السلطة التشريعية في المصادقة على الموازنة العامة، (كخطة مالية) من أهم وسائل الرقابة المالية حيث من خلال الموازنة العامة تستطيع السلطة التشريعية.

- توجيه أولويات العامة

- تخصيص مصادر المالية .

- ضبط النفقات والواردات.

- المشاركة الفعالة في مختلف القرارات المالية العامة.

- تستطيع السلطة التشريعية عقد التحقيقات والمساءلة والمحاسبة القانونية والإشراف المالي في العام من خلال جهاز رقابي متخصص (ديوان المحاسبة) يزودها بتقارير عن الأداء المالي للحكومة¹.

اما رقابة السلطة التنفيذية فتشمل رقابة الجهات السياسية والإدارية العليا مثل رئيس الدولة ومجلس الوزراء وكبار الإداريين وتقوم هذه الجهات برسم السياسة المالية للدولة وتضع المعايير والخطط والأهداف والتعليمات الأساسية التي يجب إتباعها عن كافة أفراد وأجهزة الإدارة المالية والعامة وهنا تتأكد الرقابة من خلال السلطة الرئاسية والتسلسل الهرمي للإدارة الحكومية ومن خلال وزارة المالية وأجهزتها المتخصصة.

الرقابة القضائية: تحتل مكانة هامة في مجال الرقابة المالية العامة، حيث من خلال سلطتها الواسعة في مجال التأكد من تطبيق القوانين تستطيع الهيئة القضائية (الإدارية) مراقبة تنفيذ القوانين المالية واتخاذ الإجراءات لتصحيح أية انحرافات عنها.

تولى المحاكم الإدارية النظر في القضايا والمنازعات والمخالفات الإدارية والمالية التي تكون الدولة أو إحدى مؤسساتها طرفا فيها:

¹ نفس المرجع السابق ص 174

2- الرقابة من حيث الأثر:

تقسم الرقابة من ناحية الأثر إلى قسمين:

أ- الرقابة الوقائية:

القصود منها تجنب أو منع الانحرافات أو المشكلات قبل حدوثها، أي أنها تركز على جانب المدخلات للتأكد من استخدامها بالشكل الملائم والسليم بحيث توجه لبلوغ الأهداف بفاعلية وكفاية رقابة أولية أو توجيهية على مدخلات من أجل الحصول على المخرجات الصحيحة.

ب- الرقابة العلاجية:

تركز على اكتشاف الانحرافات والأخطاء والمشكلات واتخاذ الإجراءات التصحيحية لمواجهتها وتجنب حصولها مستقبلاً. وعدم تفاقمها عند اكتشافها.

3- الرقابة من حيث معيار الزمني:

وبناء عليه توجد ثلاثة أنواع من الرقابة السابقة والمستمرة واللاحقة:

أ- الرقابة السابقة:

تشير إلى اتخاذ كافة الاستعدادات والاحتياطات اللازمة لتجنب الوقوع في المشكلات والسيطرة على المدخلات وتوجيهها لإنجاز الأهداف المرغوبة. الرقابة المسبقة هي الرقابة وقائية من حيث الأثر.

ب- الرقابة الآنية:

هي الرقابة المستمرة في مختلف مراحل الأداء حيث تحاول هذه الرقابة اكتشاف أية انحرافات خلال تنفيذ الأعمال واتخاذ الإجراءات الفورية لمعالجتها وتجنب أية استفحالها قبل إتمام العمل.

ت- الرقابة اللاحقة:

وترمي اكتشاف الانحرافات عن الخطط المرسومة وتحديد أسبابها وطرق علاجها ومواجهتها والاستفادة من كل ذلك في التخطيط للمستقبل.

4- الرقابة من حيث الموقع التنظيمي:

الرقابة الداخلية:

تؤمن من قبل الإدارة في دخل أو نفس التنظيم لتحقيق الأهداف الرقابية وممارسة الصلاحيات التي يرسمها القانون، وتنقسم إلى قسمين:

1- رقابة داخلية تنظيمية:

ويمكن أن توكل إلى وحدة متخصصة ترتبط بالجهات الإدارية العليا (وحدة تدقيق والمراقبة) ويكتفي بممارستها من خلال التسلسل الرئاسي بين المدير والمؤوسين حيث يسميها البعض بالرقابة الإشرافية، التوجيهية، ومن أهم أنواع الرقابة الداخلية هي الرقابة الشخصية أو الذاتية إلى تلك الرقابة النابعة من داخل الفرد وشخصيته ومعتقداته والتزامه وولائه وإخلاصه وإبداعه، وتسمى كذلك الرقابة السلوكية لقوله تعالى: "يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور".

2- الرقابة الخارجية:

مجموعة الإجراءات القانونية والإدارية والأجهزة الرقابية المتخصصة التي تؤسس خارج التنظيم المعين بهدف التأكد من كفاءة وفعالية الأداء المالي والإداري المؤسسات العامة. تنبثق الرقابة الخارجية من مبدأ التوازن والفصل المرن في السلطات ورقابتها على مصلحة والمسؤولية العامة خصوصا في مجال الإدارة المالية العامة. تشمل الرقابة الخارجية الأجهزة التشريعية والقضائية والشعبية (الرأي العام) وديوان المحاسبة بالإضافة إلى البناء الدستوري والقانوني للإدارة العامة كميّار رقابي عام.¹

المبحث الثاني: ماهية رقابة المجالس المحلية المنتخبة.

تقتضي القواعد العامة أن تعمل المجالس المحلية في حدود اختصاصاتها وتكون قراراتها نافذة بذاتها غير أن المشرع وفي بعض الحالات يوجب الحصول على إذن من السلطة الوصية لنفاذ قرارات هذه المجالس حيث تتجلى مظاهر الرقابة على أعمال المجالس المحلية القاعدية في التشريع الجزائري من خلال ضرورة المصادقة على مداولاتها من قبل الجهة الوصية وكذلك من خلال إمكانية التصريح ببطلان مداولاتها بطلانا نسبياً أو مطلقاً تحقيقاً لمقتضيات المصلحة العامة.

¹د: محمود حسين، الوادي، تنظيم الإدارة المالية، ص174-177.

المطلب الأول: الرقابة على المجلس الشعبي الولائي

إذا كان المجلس الشعبي الولائي جهاز المداولة على مستوى الولاية فهذا لا يعني أن يمارس أعماله ويصدر قراراته دون أي ضوابط قانونية بل أخضعه المشرع لرقابة الجهة الوصية لضمان مشروعته ووضوح قراراته ووضوح نظاماً قانونياً يحكم المداولات والأعضاء والهيئة.

ومن خلال الرقابة على المجلس الشعبي الولائي يوجد عدة رقابات والتي سنعرضها في مجموعة مطالب هي:

الفرع الأول: الرقابة على الأعمال

يمثل المجلس الشعبي الولائي جهاز المداولة على مستوى الولاية، ويصدر بمقتضى هذه الصفة قرارات إدارية في مجال اختصاصاته المنصوص عليها قانوناً، وحتى لا تتجاوز المجلس الولائي المنتخبة الحدود التي رسمها لها القانون كانت قراراتها محل رقابة من السلطة الوصية، حيث نصت الفقرة 2 من المادة 52 من القانون 12/07 المتضمن قانون الولاية إلى الوالي مقابل وصل استلام لتستأنف جهة الوصاية على أثر استلام المداولة ممارسة سلطة الرقابية عليها، من خلال المصادقة عليها أو إلغاؤها إن اقتضى الأمر ذلك.¹

الفرع الثاني: الرقابة على الأشخاص:

يخضع أعضاء المجلس الشعبي الولائي لآليات رقابية لضمان التزامهم بوظيفتهم التمثيلية من جهة، وللحفاظ على نزاهة و شفافية المجلس من جهة أخرى، ذلك أن المجلس الشعبي الولائي هو جهاز مداولة على مستوى الولاية، وهو الإطار القانوني لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية، من هذا المنطلق اقتضى الأمر ضرورة إلزام أعضاء المجلس الشعبي الولائي بالحدود التي رسمها لهم القانون لممارسة اختصاصاتهم، وتحقيق انضباطهم في عملية التسيير المحلي على مستوى المجلس، حيث صاغ قانون الولاية آليات رقابية عامة، تخص جميع المنتخبين بالمجلس، منها ما يؤدي إلى تجميد العضوية ومنها ما يؤدي إلى فقدانها فضلاً عن آليات رقابية خاصة بالرئيس تجرده من صفة الرئاسة دون العضوية.

أولاً: الرقابة على أعضاء المجلس الشعبي الولائي.

طبقاً لنص المادة 40 من القانون 12/07 تزول صفة المنتخب بالمجلس الشعبي الولائي في حالة الوفاة أو الاستقالة أو الإقصاء أو حصول مانع قانوني، ويقر المجلس الشعبي الولائي ذلك بموجب مداولة وبخطر الوالي بذلك.

¹ الفقرة 2 من المادة 52 من القانون 12/07 من قانون الولاية

ويثبت فقدان صفة المنتخب بموجب قرار الوزير المكلف بالداخلية المثبت لفقدان صفة المنتخب محل طعن أمام مجلس الأمة.

وطبقاً للمادة 41 من القانون 12/07 في حالة الوفاة أو الاستقالة أو الإقصاء أو حصول مانع قانوني لمنتخب بالمجلس الشعبي الولائي يتم استخلافه قانوناً في أجل لا يتجاوز الشهر بالمرشح الذي يليه مباشرة من نفس القائمة.

وضحت المادتين 40 و41 من قانون الولاية، الأحكام العامة لزوال صفة المنتخب بالمجلس الشعبي الولائي، والإجراءات الخاصة بإثبات زوال الصفة والنتائج المترتبة على ذلك، وتتناول فيما يلي شرح كل حالة من هذه الحالات.

ثانياً: الرقابة على رئيس المجلس الشعبي الولائي:

طبقاً لنص المادة 66 من قانون الولاية يستخلف رئيس المجلس الشعبي الولائي المتوفي أو المستقل أو المعفى الذي يكون محل مانع قانوني أو المنتهية مهامه بسبب التخلي عن العهدة الانتخابية في أجل 30 يوماً، وفق الكيفيات المنصوص عليها في المادة 59¹.

الفرع الثالث: الرقابة على الهيئة.

يخضع المجلس الشعبي الولائي كهيكل للتسيير الإداري لرقابة تتمثل في الحل، ولقد حدد المشرع الأسباب والحالات التي يحل فيها المجلس الشعبي الولائي وكذا الآثار المترتبة على حله.

1_ حالات حل المجلس الشعبي الولائي

يتم حل المجلس الشعبي الولائي وتجديده الكلي بموجب نص المادة 48 من قانون الولاية، يتم حل المجلس الشعبي الولائي وتجديده في الحالات التالية:

_ في حالة خرق أحكام دستورية. في حالة إلغاء انتخاب جميع أعضاء المجلس: ولم يبين المشرع سبب الإلغاء.

_ في حالة استقالة جماعية لأعضاء المجلس الشعبي الولائي.

_ عندما يصبح عدد المنتخبين أقل من الأغلبية المطلقة.

_ في حالة اندماج بلديات أو ضمها أو تجزئتها. في حالة حدوث ظروف استثنائية تحول تنصيب المجلس المنتخب.

¹ نص المادة 66 من قانون الولاية

2_أداة الحل

بالنظر إلى خطورة إجراء الحل فقد أحاط المشرع ممارسته بجملة من الضمانات التي تكفل عدم إساءة استعماله، فحدد الحالات التي يجوز فيها حل المجلس على سبيل الحصر، ولقد حددت المادة 47 من القانون 12 /07 أداة الحل، حيث نصت على أنه يتم حل المجلس الشعبي الولائي بموجب مرسوم رئاسي بناءً على تقرير من الوزير المكلف بالداخلية.¹

3_آثار حل المجلس الشعبي الولائي: حرصاً على استقرار المراكز القانونية وضماناً لتحسين سير الإدارة العامة، نص المشرع على أنه في حالة حل المجلس الشعبي الولائي يعين الوزير المكلف بالداخلية بناءً على اقتراح من الوالي، وخلال عشرة أيام التي حل المجلس الشعبي الولائي، مندوبية ولائية لممارسة الصلاحيات المخولة إياها بموجب القوانين والتنظيمات المعمول بها، إلى حين تنصيب المجلس الجديد. وتنتهي مهمة المندوبية الولائية بقوة القانون فور تنصيب المجلس الشعبي الولائي الجديد. وتجرى انتخابات تجديد المجلس الشعبي الولائي المحل في أجل أقصاه ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ الحل، إلا في حالة المساس الخطير بالنظام العام. ولا يمكن بأي حال من الأحوال إجراؤها خلال السنة الأخيرة من العهدة الجارية.

¹المادة 47 من القانون 12 /07

المبحث الثالث: ماهية شفافية الإفصاح المحاسبي.

إن انخفاض المستوى العام للثقة في مهنة المحاسبة وجودة المعايير التي تستند إليها، أثار انتباه المتخصصين و أصحاب العلاقة، ودفع على الساحة بتساؤلات عديدة حول أهمية إعادة النظر بالأطر التنظيمية والمالية المحاسبية والرقابية الكفيلة بحماية حقوق حملة الأسهم و أصحاب المصلحة الآخرين في الشركات، باعتبار أن أهم المبادئ التي تقوم عليها هذه العملية هو مبدأ الإفصاح والشفافية، وما يحمله من طياته من إعداد و مراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق ومعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة.

من خلال بحثنا هذا سنتناول ما يلي: في المطلب الأول نعالج ماهية الشفافية وأهدافها وحدودها، أما في المطلب الثاني فنتطرق لماهية الإفصاح المحاسبي أنواعه وطبيعة خواصه.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف وحدود الشفافية.

الفرع الأول: مفهوم الشفافية:

للشفافية تعاريف عدة نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: هي عبارة عن عملية لتوفير مستلزمات الإفصاح عن نشاطات وإجراءات وأهداف المؤسسات كما أن هناك ترابط بين الشفافية والإفصاح حيث يتداخل أو يترابط كل منهم مع الآخر إلى درجة يصعب التمييز بينهما.

التعريف الثاني: أي تقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث بما يضمن تحقيق الثقة والنزاهة والموضوعية في إجراءات إدارة الشركة، كما تضمن الإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن الموضوعات المهمة وتؤمن هذه الخاصية تأويل معلومات محاسبية وإفصاحا ماليا وغير مالي، وان تكون المعلومات صحيحة وواضحة وكاملة إلى كل الأطراف ذات المصلحة.

التعريف الثالث: هي ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما ان يجمعوا معلومات حول هذا الشأن ن قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن

المساوئ وفي حماية مصالحهم، فالشفافية تقوم على التدفق الحر للمعلومات، وهي تتيح للمعنيين بمصالحهم أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، كما توفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها وسهولة الوصول الى المعلومات، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإفصاح.

من خلال التعاريف السابقة نقول بأن الشفافية هي عبارة عن توفير المعلومات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص، وإتاحة الفرصة لمن يريد اطلاع عليها وعدم حجب المعلومات، فيما عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح الشركة.

الفرع الثاني: أهداف الشفافية.

- نشر المبادئ الفاضلة في المجتمع؛ من أجل مكافحة الفساد.
- تنمية ثقافة المجتمع في مجال الإصلاح.
- نشر القيم للوصول إلى مجتمع خال من كافة صور الفساد والسعي الى تفعيل جميع القوانين والتعليمات المعززة للشفافية تحديد أماكن القصور التشريعي واللائحي، في نطاق الإصلاح ومكافحة الفساد الكشف عن مواطن الفساد في المجتمع، وتشخيصها ودراستها والبحث عن أسبابها، واقتراح وسائل علاجها وتلافيها نشر الوعي بماهية الفساد إدارة وتعزيز سوء استعمال السلطة تحسين صورة الوطن بشكل دولي ومحلي.

الفرع الثالث: حدود الشفافية.

ساد اتجاه كبير لدى العامة خلال السنوات القليلة الماضية يطالب بدرجة أكبر من الإفصاح. ومن أسباب النمو الكبير في الاقتصاد العالمي في السنوات السابقة قدرة الشركات والكيانات الأخرى على إتاحة المعلومات عبر حدود في وقت قصير جدا من خلال التقنيات الحديثة المعتادة. وهذه القدرة المضافة على الاتصال لها أيضا سلبياتها حيث يجب على الشركات الحذر وتقليل المخاطر التي قد تنتج عن الإفصاح عن المعلومات بشكل غير معتد أو غير مرغوب فيه. ففي هذا العصر الجديد يجب أن تقوم الشركة وأصحاب المصالح فيها بفحص المعلومات وتحديد الدقيق والخاطئ منها.

وبينما تتحرك اقتصاديات الأسواق الصاعدة بشكل عام نحو زيادة درجة الشفافية المطلوبة من الشركات، يكون من الضروري وجود حدود لذلك من أجل حماية الشركة من الإفصاح الذي قد يسلب قدرتها التنافسية من خلال التكلفة الإضافية.

ففي الاقتصاديات الحرة يفرض على الشركات الإفصاح عن المعلومات المادية فقط واعتبرت المحاكم الأمريكية أن المعلومات تكون مادية إذا كان هناك احتمال كبير بأن الإفصاح عن حقيقة تم إغفالها كان يمكن أن يغير من ناتج إجمالي المعلومات المتاحة من وجهة نظر المستثمر العاقل، وعلى سبيل المثال تكون الحقيقة مادية إذا كان يمكن للمستثمر أن يأخذها في اعتباره عند اتخاذ قرار بالشراء والبيع أو تجسيد السندات.¹

المطلب الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي.

تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة وذلك نتيجة لاختلاف مصادر الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات، فمثلا يختلف مفهوم الإفصاح عند معدي القوائم المالية عن مفهومه لدى مدقق الحسابات والمستثمرين والمساهمين المستخدمين لها، وانطلاقاً من أهمية الإفصاح المحاسبي سيتم التطرق من خلال هذا المبحث الى مفهوم ونشأة الإفصاح المحاسبي وإلى أسسه وضوابطه في الفكر المحاسبي.

الفرع الأول: مفاهيم ونشأة الإفصاح المحاسبي

تهدف المحاسبة كنظام لإنتاج المعلومات إلى تحقيق وظيفتين أساسيتين هما القياس والإفصاح عن المعلومات ذات المنفعة إلى المستعملين المختلفين، وذلك في شكل تقارير مالية تعكس ما وقع في المؤسسات الاقتصادية من أحداث متتالية لها بالغ الأثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية والانتمائية.

مفهوم الإفصاح المحاسبي: الإفصاح كلمة شاع استعمالها في جميع مجالات الحياة، وبالأخص العملية منها بما فيها مهنة المحاسبة والتدقيق. خلال السنوات الأخيرة حدث تغير في مجال المحاسبة في الجزائر من

¹ نفس المرجع السابق، ص 748_749.

المخطط المحاسبي الى النظام المحاسبي المالي ، الذي بدوره يساير التغييرات على المستوى الدولي إلى حد ما ، كما يعتبر الإفصاح المحاسبي من العناصر الأساسية التي تم التركيز عليها من طرف المعايير المحاسبية الدولية وكذا النظام المحاسبي المالي بعد التعديل ، وذلك لما له من أهمية في الحكم على مصداقية المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية، ومن أجل مسايرة المعايير المحاسبية الدولية قامت الجزائر بإصدار نظام محاسبي مالي تعالج فيه عملية عرض المعلومات لمستخدمي القوائم المالية بطريقة سهلة وواضحة، كما ساهم نظام المحاسبة المالية الجيد في تطوير محتوى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

وحسب قاموس الاستثمارات المالية الأمريكية فإن الإفصاح هو عملية إطلاق جميع المعلومات ذات الصلة بالشركة والتي قد تؤثر على قرار الاستثمار. في الولايات المتحدة يتعين على الشركات من أجل ان تكون مدرجة في أسواق الأوراق المالية الكبرى، أن تلتزم بتنفيذ جميع متطلبات وتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئات البورصة والتعامل بالأوراق المالية الأمريكية. ويعد الإفصاح المحاسبي من المعايير المحاسبية التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية والمستخدم لأغراض عدة أهمها اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان في المؤسسات.¹

الفرع الثاني: طبيعة وخواص الإفصاح في المحاسبة:

يشير مصطلح الإفصاح في المحاسبة إلى تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدة والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات القارئ الواعي لتلك المعلومات. ويشير الإفصاح في التقارير المالية إلى عديد من القضايا:

- تحديد أهداف الإفصاح وطبيعية مستخدمي المعلومات المالية ومدى قدرتهم على استخدامها وتفسيرها.
- كيفية الإفصاح عن المعلومات المالية.

وبصفة عامة توجد وجهتي نظر للإفصاح عن المعلومات المالية:

الأولى وهي تمثل وجهة النظر التقليدية للإفصاح وهي ما يشار إليها بالإفصاح الوقائي، والأخرى تمثل وجهة النظر الحديثة للإفصاح وهو ما يشار إليه بالإفصاح التثقيفي أو المعرفي.

¹ إبراهيم جابر السيد، الإفصاح المالي أهميته وأثره في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014 ص 18-19.

أ) الإفصاح الوقائي: ويهدف ذلك النوع الى حماية المستثمر العام الذي لديه دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية، عن طريق محاولة القضاء على أية أضرار قد تصيب المستثمر العادي من بعض الإجراءات والتعامل غير العادل.

ومن هنا يعتمد ذلك المفهوم على تبسيط المعلومات المالية إلى الحد الذي يجعلها مفهومة لدى المستثمر محدود المعرفة والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد ومراعاة المقدرة المحدودة للمستثمر عند تحديد مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.

ب) الإفصاح المعرفي أو التثقيفي: وهو يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويقوم ذلك النوع على عديد من الاعتبارات هي:

- 1- عدم اقتصار هدف المعلومات المالية على مفهوم الرقابة التقليدية
- 2- إخلاء مسؤولية الإدارة وامتداده لهدف تقديم معلومات ملائمة ومفيدة لاتخاذ قرارات مثل الاستثمار والتمويل.¹

الفرع الثالث: أهمية وأهداف الإفصاح في المعلومات المحاسبية:

يعتبر الإفصاح المحاسبي إجراء يتم من خلاله اتصال الوحدة الاقتصادية بالعالم الخارجي من خلال البيانات المعروضة في القوائم المالية، ولهذا يتم الإفصاح وفق شروط ومبادئ وطرق متنوعة لتوفير معلومة مفيدة وملائمة لمستخدميها لاتخاذ القرارات الرشيدة.

إمكانية استعانة المستثمر الفردي ذو القدرة المحدودة على تفسير المعلومات المالية بالخدمات الاستشارية للمحللين الماليين المهنيين الذين يكون لديهم الوعي بأسس المعلومات المالية واستخدامها.

من الأهمية بمكان توجيه المعلومات المفصحة عنها في القوائم المالية نحو مساعدة المستثمرين على تقدير المتغيرات التي تعتمد على قياس درجة المخاطر النسبية وفي ضوء علاقة العائد من الاستثمار مقارنة بالعائد على الاستثمار في السوق المالية ككل. يرتبط مفهوم الإفصاح التثقيفي بالأسواق المالية التي تعكس أثر المعلومات بسرعة وبعدالة لأغراض تحديد أسعار الاستثمارات ذات الكفاءة، ومن هناك يتوجه هذا الإفصاح

¹ دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية --دراسة ميدانية - مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة: المجلد4، العدد2-201-، ص214 -

نحو توفير المعلومات التي تمكن السوق من التوصيل للأسعار المتوازنة التي تحقق عدالة توزيع العوائد ودرجات المخاطر، مما يمكن الحد من مساوئ استخدام المعلومات الخاصة لتحقيق مكاسب لبعض المتعاملين على حساب الفئات الأخرى التي قد لا تتوافر لديهم تلك المعلومات.

ويشير مصطلح الإفصاح المعرفي التثقيفي إلى الاتجاه نحو زيادة حجم المعلومات المفصح عنها، والتركيز على المعلومات التي تحتاج لدرجة أكبر من الدراسة والخبرة في استخدامها، بالإضافة للمعلومات الملائمة التي تتصف بدرجة كبيرة نسبية من التقدير ومن أمثلة ذلك التنبؤات المالية والمعلومات المرحلية أو المعلومات القطاعية.¹

الفرع الرابع: أنواع الإفصاح المحاسبي.

يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعاً لأهدافه من خلال ما يلي:

الإفصاح الكامل (الشامل): يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يُعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثير مباشر في اتخاذ القرار بالإضافة إلى أنه يتبع الخبرة التي يتمتع بها المستفيد.

الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراع حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس المهم الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

¹ د: أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة-القياس والإفصاح والتقارير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية-الجزء الثاني-2007، الدارالجامعية، ص33-34.

الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لغرض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عنها مكاسب لبعض الفئات على حساب فئات أخرى.

الإفصاح الوقائي (التقليدي): يقوم هذا النوع على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومة المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين. ويمكن القول انه لا توجد اختلافات جوهرية بين هذه المفاهيم إذا ما استخدمت في إطارها الصحيح حيث أن الهدف الحقيقي يتمثل في إعلام مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الجوهرية الملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة مع مراعاة الموازنة بين المنافع والتكاليف فالإفصاح المعاصر يهدف إلى معلومات مفيدة لغرض اتخاذ القرارات الاستثمارية.¹

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر الرقابة الإدارية من أهم الآليات القانونية التي يتم من خلالها تقييم أداء المجالس المحلية المنتخبة وضمن احترامها لقواعد المشروعية وحتى تحقق هذه الرقابة فاعليتها لا بد من توفر مبدأ الإفصاح والشفافية والذي بدوره يساهم في تحقيق جودة التقارير المالية نظرا للدور الذي تلعبه في إضفاء الشفافية والمصدقية على المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وإنتاجها لجميع الأطراف المستفيدة منها.

¹ (مجلة إقتصادي العرب، موقع الكتروني: www.econo;istsarab.com)، الساعة 18:15 2022/01/18.

الفصل الثاني:

عرض ومناقشة الدراسات

السابقة

تمهيد:

تمثل المجالس المحلية المنتخبة جانبا مهما في الإطار الإداري في الجزائر ومكان الممارسة الديمقراطية ومشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة وتحقيق التنمية المحلية، وبالنظر إلى كون الجماعات المحلية تتمتع بالاستقلالية في تسيير شؤونها، إلا أنه لا بد من أن تطبق عليها رقابة من طرف المجلس الشعبي الولائي من أجل إضفاء الشفافية والإفصاح المالي والمحاسبي.

وفي هذا الفصل سنتطرق في المبحث الأول إلى عرض الدراسات السابقة، أما في المبحث الثاني فسننتقل إلى مناقشة الدراسات السابقة.

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة.

المطلب الأول: عرض الدراسات المتعلقة بالرقابة والمجالس المنتخبة.

الدراسة الأولى: ضامن وهيبة بعنوان أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات العدد 01 البلد الجزائر - سطيف السنة ديسمبر 2020 ص 090_076 دراسة: ضامن وهيبة.

الهدف: يهدف البحث إلى توضيح أثر تكنولوجيا المعلومات على فعالية نظام الرقابة الداخلية في مؤسسات الاقتصادية الجزائرية حيث قام الباحث بإسقاط دراسة على دولة الجزائر في نوفمبر 2019 حيث اعتمد في جانب تطبيقي على تحليل مجموعة من استبيانات وإحصائيات ونستخلص من البحث أهم النتائج التالية:

النتائج:

- لتكنولوجيا المعلومات والاتصال تأثير كبير فعالية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة وهذا من خلال الجودة والسرعة في معلومات مقدمة.

- يعد نظام الرقابة الداخلية العصب الرئيسي أي إدارة ووجوده أمر ضروري محتم.

- رغم مميزات استخدام تكنولوجيا معلومات في نظام الرقابة الداخلية إلا أنه لا يخلو من بعض مشاكل تتمثل في خطر فيروسات والاختراق التي تؤدي إلى تلف البيانات المخزنة أو عطب النظام.

الدراسة الثانية: دراسة: ودان بو عبد الله وشوشة يمينة بعنوان أثر تطبيق نظام التقييم البنكي camels في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية جامعة عبد الحميد ابن باديس الجزائر سنة 2010-

2014 دراسة مقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي ان بي باريبا الجزائر، دراسة: ودان بوعبد الله وشوشة يمينة.

الهدف: تهدف هذه الدراسة الى محاولة اختبار صحة نظام التقييم البنكي camels في التنبؤ بالفشل البنكي والكشف المبكر عن صعوبات التي تواجهها البنوك الذين يشرف عليها هذه المنهجية تسمح بالتحليل والإشارة إلى ست مجالات تتناول الأداء المالي والإداري في كل بنك الوطني الجزائري وبي ان بي باريبا الجزائر حيث قام الباحث بإسقاط دراسته على دولة الجزائر سنة 2010-2014 حيث اعتمد على الجانب تطبيقي تحليل مجموعة من الإحصائيات ونستخلص من هذه الدراسة.

النتائج:

- نظام التقييم البنكي camels من اجل تقييم اداء البنوك لتحديد جدارتها المالية واكتشاف نقاط قوتها وضعفها.

-أثر تطبيق نظام التقييم البنكي camels في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية.

الدراسة الثالثة: دراسة بليل زينب 2021 بعنوان المجالس المحلية المنتخبة وعلاقتها بالتنمية المحلية في الجزائر العدد 01 البلد الجزائر ص01-22دراسة بليل زينب.

الهدف: تهدف الدراسة الى تحديد الدور الذي تؤديه المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية في الجزائر وتبيان العقبات التي تعرقل تحقيق هذه العملية ومنه للتطرق إلى مجموعة من الآليات التي تعمل على تحسين أداء ودور المجالس المحلية المنتخبة في تحقيق عملية التنمية المحلية في الجزائر حيث قام الباحث بإسقاط الدراسة على دولة الجزائر حيث اعتمد في الجانب التطبيقي مجموعة من ملتقيات مؤتمرات ومن أهم النتائج تحصلنا عليها:

النتائج:

- نجاح مهمة الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية في الجزائر يتطلب ضمان استقرارها وإبعادها عن خلافات الحزبية وحالات انسداد التي تعطل شؤون مواطنين

- نجاح التنمية المحلية مرهون بوجود اقتصاد وطني فعال ونظام حكم محلي راشد وقواعد مالية ومحاسبية مضبوطة حيث تهدف تطبيقها الى محافظة على مال العام وترشيد نفقاته وتثمين إيراداته.

الدراسة الرابعة: دراسة بوعشرية فدوى بعنوان أثر انسداد المجالس المحلية المنتخبة على التنمية محلية في الجزائر العدد 02 الجزائر سنة 2021 ص 197-217 دراسة: بوعشرية فدوى.

الهدف: تهدف هذه الدراسة إلى نظامين أساسيين هما نظام المركزي والنظام اللامركزية حيث يحددان طبيعة كل نظام خاصة من ناحية مدى تطبيق النظام الديمقراطي الذي لا يمكن تصور وجوده الا من خلال جماعات محلية حيث قام باحث بإسقاط دراسة في الجزائر سنة 2021 حيث اعتمد في جانب تطبيقي من خلال مداخلات وملتقيات علمية ومن أبرز النتائج:

النتائج:

- تعديل القواعد المتعلقة بانتخاب مجالس الشعبية المحلية باعتماد نظام الأغلبية الذي يسمح بتشكيل مجالس متجانسة بدل نظام التمثيل النسبي
- تنمية وتوسيع فضاءات الحوار والنقاش المحلي حول قضايا الحياة اليومية المشتركة للمواطنين.
- إعداد مجلات إعلامية محلية للتعرف بالنشاطات التي تقوم بها لتوفير معلومات للمواطنين المحليين وبيان التنمية لتكون صرحا إعلاميا يضمن تواصل الإدارة مع المواطن.

المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة المتعلقة بشفافية الإفصاح المالي والمحاسبي.

الدراسة الأولى: دراسة د. بشرة تجاني + د. الأزهر عزه، جامعة الوادي بعنوان "أساليب القياس والإفصاح عن محاسبة التكاليف البيئية".

الهدف: تهدف هذه الدراسة الى تحديد أساليب القياس والإفصاح عن محاسبة التكاليف البيئية وما أسفرت عنه الأدبيات المحاسبية في هذا الجانب حيث اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على تنظيم ملتقيات.

النتائج: من خلال هذه الدراسة توصل الباحثان إلى أهم النتائج الآتية:

- تعاني المحاسبة البيئية قصوراً في جانب مشكلة تقييم الأداء البيئي للمنشآت وكذا صعوبة وجود مقاييس محددة لبعض الأنشطة البيئية.
- عدم توفير المنشأة لمعلومات تخص التكاليف البيئية وتبويبها وفقاً لأداء المنشأة سيؤدي إلى عدم الاستقرار المالي للمنشأة وذلك بسبب تحمل التبعات القانونية والاجتماعية تجاه البيئة والمجتمع.

لفصل الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة المتعلقة برقابة المجالس المنتخبة وشفافية الإفصاح المالي والمحاسبي

- تحتاج المنشأة إلى الاستناد إلى قواعد ومعايير في مجال المحاسبة البيئية كما هو موجود في المحاسبة المالية، هذا من شأنه يعطي طريقة واضحة وثابتة في تقدير وإعداد تقارير عن الأداء البيئي للمنشآت.

- نقص الوعي لدى أفراد المجتمع.

الدراسة الثانية: دراسة زهرة عباس جامعة فرحات عباس سطيف 1 تاريخ النشر: 2018/12/31. بعنوان واقع الشفافية الإدارية في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية بجامعة 8 ماي 1945 بقالة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين بها.

النتائج: توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن واقع ممارسة الشفافية في الكلية كانت بجميع مكوناتها

بدرجة متوسطة كما لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية لمستوى ممارسة الإدارية بمكوناتها تعود لمتغير الجنس، الرتبة، الفئة العمرية.

المنهجية: اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على: مجموعة إحصائيات + مجموعة استبيانات.

الدراسة الثالثة: محمد العيد عمامرة، جامعة تلمسان. فتحي بن لدغم، جامعة تلمسان. محمد الهادي ضيف الله، جامعة الوادي.

بعنوان " معوقات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية في ظل البيئة الجزائرية." تاريخ النشر: 2020/06/29.

الهدف: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية في ظل البيئة الجزائرية والمتمثلة في القوانين والتشريعات المحاسبية والجبائية وكذلك مستوى الكفاءة البشرية المرتبط بالعلوم المالية والمحاسبة أكاديميا أو مهنيا، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة صمم الباحثون استبيان يبين محاور الدراسة لتحليل آراء العينة حول معوقات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية حيث اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على: مجموعة إحصائيات.

النتائج: وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن ضعف التشريعات المحاسبية والجبائية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية يعد عائقا لعملية الإفصاح.

- كذلك نقص كفاءة المورد البشري وغياب ثقافة الحوكمة وقواعد النزاهة والشفافية الدولية لدى مسيري الشركات الاقتصادية الجزائرية يعد عائقا أيضا أمام عملية الإفصاح لذلك يجب تكوين وتأهيل هذه الفئة في مجال الإفصاح المحاسبي.

الدراسة الرابعة: آيت باعزیز نوال، لبصيرة مريم.

بعنوان: "Divulgation Financière ViaInternet Des Entreprises" Algériennes، تم

الاستلام بتاريخ: 16-08-2019. تم القبول في 2019/11/1 متم النشر بتاريخ 2019/12/19.

الهدف: تهدف هذه الدراسة من خلال البحث في العوامل التفسيرية الرئيسية لمستوى الإفصاح عبر الإنترنت للشركات الجزائرية حيث اعتمدت الدراسة على أطروحات دكتوراه من دول مختلفة وجداول إحصائية وتقارير مالية. النطاق: تونس 2009 جامعة أوفيرني فرنسا 2012 تقارير الأعمال على الانترنت الدولية 1999iasc لجنة المعايير لندن باكستان 2 يوليو 2017.

النتائج: اعتمدت الباحثتان في هذه الدراسة على عينة من 76 شركة، حيث قاموا بزيارة مواقعهم الإلكترونية وتحليلها لتقييم مستوى الإفصاح المالي لديهم. ثم اختاروا إقامة علاقة بين هذا المستوى من الإفصاح وخصائص الشركة. تظهر نتائج التحليلات الإحصائية أن حجم الشركة ووضع القيد لهما تأثير إيجابي وهام على التباين في مستوى الإفصاح عبر الإنترنت للشركات الجزائرية.

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة:

الجدول الأول: 01

العنصر	دراسة حالة	التشابه	الاختلاف
الهدف	د1) -تهدف هذه الدراسة الى توضيح اثار تكنولوجيا المعلومات على فعاليات نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.		د1- الضامن وهيبة بعنوان أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية نظام الرقابة الداخلية. د2- ودان بوعبد الله وشوشة يمينة

<p>بعنوان أثر تطبيق نظام التقييم البنكي camels في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية.</p> <p>(3د) - بليل زينب بعنوان المجالس المحلية المنتخبة وعلاقتها بالتنمية المحلية بالجزائر.</p> <p>(4)-بوعشرية فدوة بعنوان أثر انسداد المجالس المحلية المنتخبة على التنمية المحلية في الجزائر.</p> <p>(5د) - الأزهر عزة بعنوان أساليب القياس والإفصاح عن محاسبة التكاليف البيئية.</p> <p>(6)-دراسة زهرة عباس بعنوان واقع الشفافية الإدارية.</p> <p>(7)-محمد العيد عامرة- فتحي بن لدغم - محمد الهادي الضيف، بعنوان معوقات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية في ظل البيئة الجزائرية.</p> <p>(8) - : أ1 آيتباعزيز نوال أ2: لبصيرة مريم</p>	<p>(2د) - تهف الى محاولة اختبار صحة نظام التقييم البنكي camels في التنبؤ بالفشل البنكي والكشف المبكر عن الصعوبات التي تواجهها البنوك الذين يشرف عليها هذه المنهجية تسمح بالتحليل والإشارة الى ست مجالات تتناول الأداء المالي والإداري في كل بنك وطني جزائري بي أن بي باريبا الجزائر.</p> <p>(3د) - تسعى هذه الدراسة الى تحديد الدور الذي تؤديه المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية في الجزائر وتبيان العقبات التي تعرقل تحقيق هذه العملية ومنه للتطرق الى مجموعة من الآليات التي تعمل على تحسين أداء ودور المجالس المنتخبة في تحقيق عملية للتنمية المحلية في الجزائر.</p> <p>(4د) - تهدف هذه الدراسة الى نظامين أساسين هما نظام مركزي ونظام اللامركزي حيث يحددان طبيعة كل نظام خاصة من ناحية مدى تطبيق النظام الديمقراطي الذي لا يمكن تصور وجوده الا من خلال جماعات المحلية.</p> <p>(5د) - تهدف هذه الدراسة الى تحديد أساليب القياس والإفصاح عن محاسبة التكاليف البيئية وما أسفرت عنه الادبيات</p>	
---	--	--

لفصل الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة المتعلقة برقابة المجالس المنتخبة وشفافية الإفصاح المالي والمحاسبي

		<p>المحاسبة في هذا الجانب.</p> <p>(6)- تهدف هذه الدراسة الى معرفة واقع ممارسة الشفافية الإدارية في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.</p> <p>(7)- تهدف هذه الدراسة الى التعرف على معوقات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية في ظل البيئة الجزائرية والمتمثلة في القوانين والتشريعات المحاسبية والجبائية وكذلك مستوى الكفاءة البشرية المرتبط بالعلوم المالية والمحاسبة أكاديميا ومهنيا.</p> <p>(8)- تهدف هذه الدراسة من خلال البحث في العوامل التفسيرية الرئيسية لمستوى الإفصاح عبر الإنترنت للشركات الجزائرية.</p>	
<p>(8) تونس. فرنسا. لندن. باكستان.</p>	<p>د1+د6 المكان سطيف د2+د3+د4 د7+المكان الجزائر</p>	<p>د1) - ديسمبر 2020 سطيف الجزائر. د2) - 2010-2014 الجزائر د3) -2021 الجزائر. د4) -2021 الجزائر. د5) بدون سنة. د6) - 2018/12/31. سطيف. د7) - 2021/06/29. الجزائر د8) - : تونس 2009 جامعة أوفيرني فرنسا 2012 تقارير الأعمال على</p>	<p>النطاق</p>

لفصل الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة المتعلقة برقابة المجالس المنتخبة وشفافية الإفصاح المالي والمحاسبي

		الانترنت الدولية iasc1999 لجنة المعايير لندن باكستان 2 يوليو 2017	
المنهجية	د1+د2+د5 د7+د6+ مجموعة إحصائيات واستبيانات. د3+د4 ملتقيات مجموعة (8)- إحصائيات.	د1) -اعتمد على الإحصائيات وتوزع الاستبيانات د2) -مجموعة من الإحصائيات. د3) - الملتقيات والمؤتمرات. د4) -ملتقيات. د5) - مجموعة إحصائيات. د6) -مجموعة إحصائيات. د7) -مجموعة إحصائيات + مجموعة استبيانات. د8) -مجموعة إحصائيات+ تقارير مالية	د3 مؤتمرات د8) -تقارير مالية

خلاصة الفصل الثاني:

قد حاولنا في هذا الفصل التركيز على عرض ومناقشة اهم الدراسات المتعلقة برقابة المجالس المنتخبة وشفافية الإفصاح المالي بحيث يعد وجود نظام رقابي للمجالس المنتخبة بالأمر الضروري ومحتم كما تعتبر عملية إرساء القواعد والاسس السليمة لمنهج الشفافية والافصاح بالجزء المهمحل مشاكل التي تواجهها المؤسسات.

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية بالمجلس

الشعبي الولائي.

خطة البحث:

تمهيد:

تطرقنا في الفصل السابق للإطار النظري دور رقابة المجالس المحلية المنتخبة في إضفاء شفافية الإفصاح المالي للجماعات المحلية.

وقصد الوقوف على الجانب الميداني للدراسة ومعرفة آراء الأفراد حيث قمنا بتوجيه استبيان حول رقابة المجالس المنتخبة وعلاقتها بالشفافية والإفصاح للمجلس الشعبي الولائي لولاية أدرار. ولمعالجة الموضوع قسمنا الفصل الى ثلاث مباحث هي: المبحث الأول صلاحية أداء الدراسة، المبحث الثاني تحليل وصفي لبيانات عينات الدراسة، المبحث الثالث اختبار فرضيات الدراسة. **المبحث الأول: صلاحية أداة الدراسة.**

سيتم في هذا المبحث عرض وتحليل أداة الدراسة واختبار صلاحيتها ابتداء من صلاحية المجتمع للدراسة وصولاً إلى اختبار صلاحية الاستبيان ومروراً باختبار صلاحية العينة للدراسة. **المطلب الأول: صلاحية استبانة الدراسة.**

سيتم في هذا الجزء عرض وتحليل أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان، والتأكد من صلاحيتها للهدف المصممة من أجله، من خلال قياس الصدق والثبات.

أولاً: تصميم الاستبيان.

بعد ان قمنا بتحديد الهدف من الاستبيان وهو معرفة وجهات نظر افراد عينة الدراسة بخصوص دور رقابة المجالس المحلية المنتخبة في إضفاء شفافية الإفصاح المالي للجماعات المحلية المنتخبة قمنا بكتابة فقراته وأسئلته استناداً إلى نماذج معتمدة من استبيانات كثيرة سابقة للموضوع، وشمل الاستبيان على أنماط مختلفة من الأسئلة منها ما يشمل خيارات محددة ومنها ما يكون في فئات. كما ان هذه الأسئلة أيضا منها ما هو ذو طبيعة كمية، ترتيبية وإسمية.

الأسس المعتمدة في تصميم الاستبيان:

بعد مراجعة الدراسات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة وجدت الباحثان أن التقسيم الامثل لجمع المعلومات داخل الاستبيان هو وضع أربعة محاور أساسية مبينة كالتالي:

أ. المحور الأول: البيانات الشخصية.

تضمن هذا المحور البيانات الشخصية للمبحوثين وعددها 5 وتتمثل في:

- النوع، في فئتين إسميتين.

- السن، في 3 فئات كمية.
- المؤهل العلمي، في 4 فئات ترتيبية.
- الوظيفة، في 3
- الخبرة المكتسبة، في 3 فئات كمية.

ب. المحور الثاني: رقابة المجالس المنتخبة.

تضمن هذا المحور مجموعة من الأسئلة للتعرف على رقابة المجالس المنتخبة، وهي موضوعة في فقرة واحدة تم قياسها من خلال 7 عبارات.

المحور الثالث: الإفصاح والشفافية.

تضمن هذا المحور مجموعة من الأسئلة للتعرف على الإفصاح والشفافية، وهي موضوعة في فقرة واحدة تم قياسها من خلال 7 عبارات.

ثانيا: صدق الاستبيان.

قامت الباحثتان بإجراء عدد من الاختبارات على الاستبيان للتأكد من صحته مستخدمة في ذلك تحكيم الخبراء بالإضافة للاختبارات اللازمة للتحقق من الصدق كما يلي:

أ. صدق التحكيم:

تم عرض الاستبيان بعد تصميمها بالاعتماد على مجموعة من الأبحاث والدراسات العلمية السابقة في مجالات الموضوع وعرضها على المحكمين للتحقق من خلوها من أي عيب أو خلل علمي أو منهجي، ومن تم الأخذ بملاحظاتهم، وتعديلها بما يتلاءم والهدف المراد الوصول إليه من الدراسة (انظر الملحق رقم 01).

ب. صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان:

بعد تحكيم الاستبيان من طرف المتخصصين في البحث العلمي وإعداد الاستبيانات، تم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان على عينة مكونة من 20 مفردة، وطلب منهم إبداء الرأي حول أية عبارة تبدو غير مفهومة أو غير محددة، ثم جمع الملاحظات وتفرغها، وعلى ضوء ذلك جرى تعديل العبارات التي أبدت الملاحظات بشأنها، كما تم حساب قيمة معامل الارتباط بيرسون Pearson

Corrélation Coefficient بين كل عبارة والقيمة الكلية للفقرة، وكذلك حساب الاتساق الداخلي من خلال حساب قيمة معامل الارتباط بين كل فقرة والقيمة الكلية للمحور.

ويقصد بصدق الاتساق الداخلي هو قدرة الاستبيان على قياس ما وضع من اجله، وبالتالي فهو يعني ان افراد العينة قد فهموا ما يصبو اليه الباحث. ويكون ذلك من خلال الدقة في تشكيل المحاور والفقرات وكذا الدقة في ترتيب العبارات بشكل يسهل على أفراد العينة التفاعل مع الأسئلة الموجهة لهم.

أ: صدق الاتساق الداخلي للمحاور.

يتضمن هذا الجزء على قياس صدق الاتساق الداخلي للعبارات داخل المحاور، وبالتالي فهي تقيس مدى سير كل العبارات المدرجة في سياق المحاور التي وضعت ضمنها، وكانت معاملات الارتباط ومستوى المعنوية لهذا المحور كما يلي:

1. الصدق الداخلي لعبارات محور رقابة المجالس المنتخبة:

يبين الجدول الموالي الصدق الداخلي لعبارات محور رقابة المجالس المنتخبة ما يلي:

الجدول رقم 02: الصدق الداخلي لعبارات محور رقابة المجالس المنتخبة.

الرمز	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
X1	تسمح الرقابة على أعضاء المجالس المنتخبة بحماية مبدأ المشروعية وضمان سلامة سائر الأعمال مع دستور الدولة وتنظيماتها.	0.628	0.000
X2	تقوم الرقابة بحماية المجالس المنتخبة من الاستبداد والهيمنة التي ترفضها السلطة المركزية وحماية مصلحة مواطنين من سوء الأسير والإهمال	0.788	0.000
X3	تعد الرقابة الإدارية أهم أنواع الرقابة التي تمارس على أعمال المجالس الشعبية البلدية والولائية	0.627	0.000
X4	تقوم الرقابة الإدارية بالبحث عن أسباب القصور في العمل الإداري حيث تكشف العيوب التي تعرقل سير الأجهزة الإدارية	0.632	0.000
X5	تجسيد الرقابة الإدارية على المجالس المحلية المنتخبة وتفعيلها يأتي بالالتزام بالنصوص القانونية واحترامها من قبل جهة الوصاية	0.454	0.000

0.000	0.379	تسمح الرقابة الإدارية بضمان مشروعية أعمالها وتحقيقها للمصلحة العامة	X6
0.000	0.687	تقوم الرقابة الإدارية بمتابعة ايفاء المنتخبين بوعودهم للناخبين وسكان المنطقة محليا	X7

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss من الجدول السابق يتضح أن معامل الارتباط لجميع عبارات محور رقابة المجالس المنتخبة، يتراوح ما بين 0.788 و 0.379 وهذا يعني وجود ارتباط (قوي) بالمجموع الكلي للعبارات المتعلقة بهذه المحور. ويلاحظ أيضا أن مستوى المعنوية لكل عبارة أقل من 0.05 بمعنى أن جميع العبارات دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05، وبذلك فإن عبارات هذه المحور صادقة لما صممت لقياسه.

2. الصدق الداخلي لعبارات محور الإفصاح والشفافية:

يبين الجدول الموالي الصدق الداخلي لعبارات محور الإفصاح والشفافية ما يلي:

الجدول رقم 03: الصدق الداخلي لعبارات محور الإفصاح والشفافية.

الرمز	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
Y1	يساعد الإفصاح والشفافية في توفير مستلزمات الإفصاح عن نشاطات وإجراءات وأهداف المؤسسات.	0.579	0.001
Y2	تقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث يضمن تحقيق الثقة والنزاهة والموضوعية في إجراءات الإدارة.	0.862	0.000
Y3	يضمن الإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن التقارير المهمة استفادة كافة الأطراف ذات المصلحة.	0.840	0.000
Y4	يعتبر الإفصاح المحاسبي من العناصر الأساسية التي تم التركيز عليها من طرف المعايير المحاسبية الدولية وكذا النظام المحاسبي المالي بعد التعديل.	0.733	0.000
Y5	يعد الإفصاح المحاسبي من المعايير المحاسبية التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية	0.831	0.000
Y6	يعتبر الإفصاح المحاسبي إجراء يتم من خلاله اتصال الوحدة الاقتصادية بالعالم الخارجي من خلال البيانات المعروضة في	0.667	0.000

		القوائم المالية	
0.000	0.737	تهدف الشفافية إلى نشر المبادئ الفاضلة في المجتمعين أجل مكافحة الفساد، ومن أجل التنمية الثقافية للمجتمع.	Y7

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS من الجدول السابق يتضح أن معامل الارتباط لجميع عبارات محور الإفصاح والشفافية، يتراوح ما بين 0.862 و 0.579 وهذا يعني وجود ارتباط (قوي/) بالمجموع الكلي للعبارات المتعلقة بهذه المحور. ويلاحظ أيضا أن مستوى المعنوية لكل عبارة أقل من 0.05 بمعنى أن جميع العبارات دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05، وبذلك فإن عبارات هذه المحور صادقة لما صممت لقياسه.

3. صدق الاتساق البنائي للاستبيان:

يتضمن هذا الجزء على قياس صدق الاتساق البنائي للاستبيان، وبالتالي فهو يقيس مدى سير كل المحاور المدرجة في سياق الاستبيان ككل، وكانت معاملات الارتباط ومستوى المعنوية لهذه المحاور كما يلي:

الجدول الموالي يبين صدق الاتساق البنائي للاستبيان:

الجدول رقم 04: صدق الاتساق البنائي للاستبيان

الترتيب	الاستبيان	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	المحور الثاني: رقابة المجالس المنتخبة.	0.807	0.000
2	المحور الثالث: الإفصاح والشفافية.	0.846	0.000

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS من خلال الجدول السابق نجد أن معامل الارتباط بين معدل كل من المحور الثاني والثالث من الدراسة ومعدل عبارات الاستبيان تراوح بين 0.807 و 0.846 ، وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين معدل المحاور، بالإضافة إلى أن مستوى المعنوية للمحاور أقل من 0.05 مما يعني أنهم صادقون لما صمموا لقياسه، (باستثناء المحور الإفصاح والشفافية) وبالتالي تسير المحاور في السياق الكلي للاستبيان، وأنها ترتبط بفرضية هذه الدراسة والمتمثلة في وجهة نظر أفراد مؤسسات ل دور رقابة المجالس المحلية المنتخبة في إضفاء شفافية الإفصاح المالي.

ثالثاً: ثبات فقرات الاستبيان.

يقصد بالثبات أنه لو أعيد تطبيق الأدوات على نفس العينة المدروسة وفي نفس ظروف التطبيق نحصل على نفس الردود، أو ردود قريبة من التطبيق الأول، ويرى علماء القياس أنه لو طبقت على عينة إحصائية أخرى مسحوبة من نفس المجتمع وبنفس شروط سحب العينة الأولى فإن الإجابات تكون نفسها، وبالتالي تطمئن الدراسة للنتائج التي نتحصل عليها ويمكن شمولها أو تعميمها على المجتمع الإحصائي بأريحية تامة.

وقد قامت الباحثتان باختبار الثبات بأسلوب معامل الثبات ألفا كرونباخ cronbach's

.alpha

ألفا كرونباخ هو ثبات اتجاهات العينة المدروسة نحو الظاهرة محل البحث، وهو قيمة تتراوح بين الصفر (0) والواحد الصحيح (1)، وكلما اقترب من الصفر كلما دل على عدم وجود ثبات، وكلما اقترب من الواحد الصحيح دل على وجود ثبات قوي جداً، ولا توجد قيمة ثابتة يمكن الاعتماد عليها في قياس الثبات في جميع أنواع الدراسات، إلا أنه يعتمد قبول القيمة حسب توطن ظاهرة القياس في مجتمع الدراسة وعدد العبارات التي تقيس الظاهرة محل البحث ويعتمد عليها الباحث في قبول درجة الثبات. وقامت الباحثتان بحساب معامل ألفا كرونباخ لكل فقرات محاور البحث التي تقيس متغيرات البحث وكل محور، بالإضافة إلى معامل ألفا كرونباخ الكلي، كما يلي:

أ. ثبات مقياس محور رقابة المجالس المنتخبة بطريقة ألفا كرونباخ:

قيست معاملات ألفا كرونباخ للمحور ككل، والنتائج موضحة في الجدول كما يلي:

الجدول رقم 05: الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لمحور رقابة المجالس المنتخبة

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا
رقابة المجالس المنتخبة	7	0.688

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق يتضح أن معامل ألفا كرونباخ كان 0.688 وهو يشير إلى ثبات قوي/ ومقبول كما أنها تشير إلى جودة مقياس محور رقابة المجالس المنتخبة، لتؤكد أيضاً على صدق الأداة طبقاً لقاعدة القياس "كل اختبار ثابت صادق، وليس كل اختبار صادق ثابت" مما يؤكد على

جودة الاستبيان وحسن قياسه، والفهم المتساوي لعينة الدراسة، بحيث يكون فهم العينة هو الفهم الذي قصدته الباحثتان.

أ. ثبات مقياس محور الإفصاح والشفافية بطريقة ألفا كرونباخ:

قيست معاملات ألفا كرونباخ للمحور ككل، والنتائج موضحة في الجدول كما يلي:

الجدول رقم 06: الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لمحور الإفصاح والشفافية.

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا
الإفصاح والشفافية	7	0.859

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق يتضح أن معامل ألفا كرونباخ كان 0.859 وهو يشير إلى ثبات قوي ومقبول كما أنها تشير إلى جودة مقياس محور الإفصاح والشفافية، لتؤكد أيضا على صدق الأداة طبقا لقاعدة القياس "كل اختبار ثابت صادق، وليس كل اختبار صادق ثابت" مما يؤكد على جودة الاستبيان وحسن قياسه، والفهم المتساوي لعينة الدراسة، بحيث يكون فهم العينة هو الفهم الذي قصدته الباحثتان.

د. ثبات مقياس كل عبارات الاستبيان بطريقة ألفا كرونباخ:

الجدول رقم 07: الثبات بطريقة ألفا كرونباخ للاستبيان

محاور الاستبيان	عدد العبارات	معامل ألفا
كل عبارات الاستبيان	14	0.817

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق يتضح أن معاملات ألفا كرونباخ 0.817 تشير إلى ثبات (قوي/متوسط/ضعيف) ومقبول، ومعامل ألفا كرونباخ لكامل عبارات الاستبيان كان 14 ، وهو بدوره يشير إلى ثبات (قوي) ومقبول، مما يؤكد النتائج السابقة، وبالتالي جودة الاستبيان وحسن قياسه لكل متغيرات الدراسة، والفهم المتساوي لعينة الدراسة، بحيث يكون فهم العينة هو الفهم الذي قصدته الباحثتان.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة

المطلب الأول: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة حسب النسب والتكرارات.

في هذا الجزء سوف نحاول التطرق لخصائص عينة الدراسة من خلال الوقوف على مختلف النسب والتكرارات ومحاولة تحليلها بما يتماشى وطبيعة العامل المدروس.

1. عرض توزيع العينة حسب عامل النوع:

يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة المتعلقة بعامل النوع ما

يلي:

الجدول رقم 08: توزيع أفراد العينة حسب النوع.

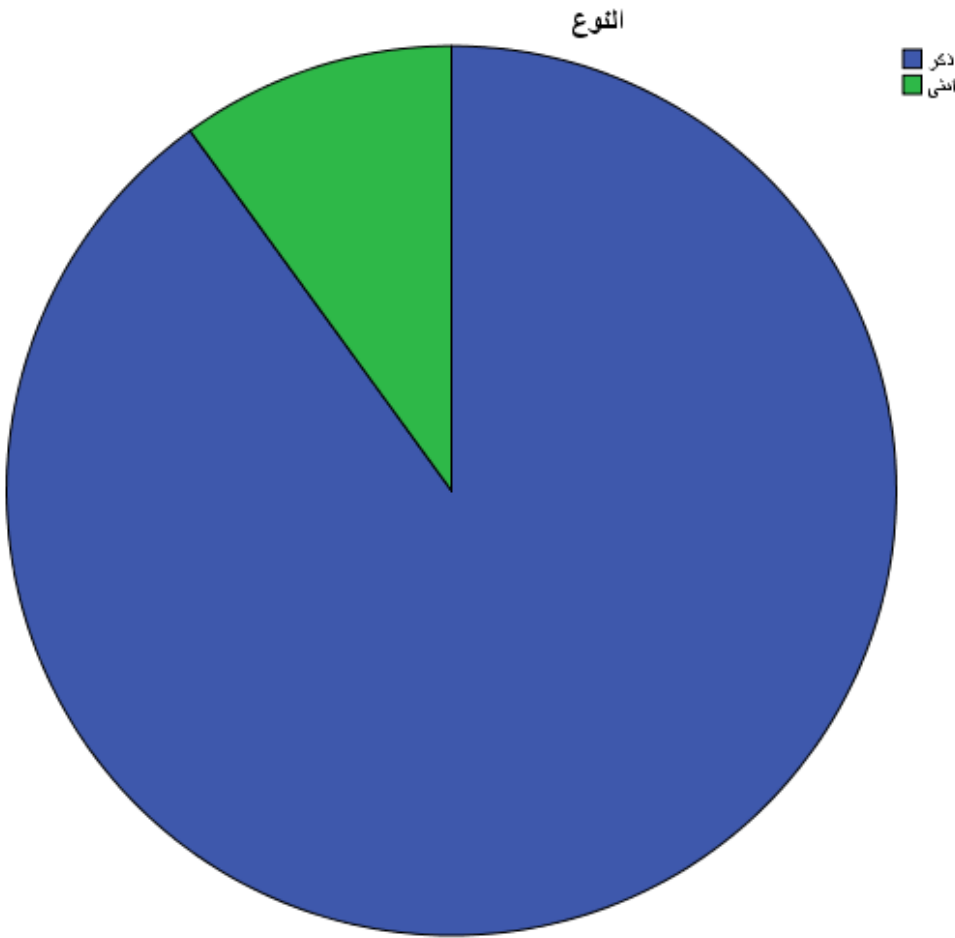
النوع	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	27	90
أنثى	3	10
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتضح أن أكثر المبحوثين هم فئة ذكر، حيث بلغت نسبتهم 90 أما فئة الإناث فهم يمثلون نسبة 10 وهم (اقل) من فئة الذكور ذلك أن الفارق هو 90 مفردة من عينة الدراسة.

والشكل الموالي يوضح طبيعة توزيع افراد عينة الدراسة حسب عامل النوع:

الشكل رقم 01: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب النوع.



2. عرض توزيع العينة حسب عامل العمر:

يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة المتعلقة بعامل العمر ما

يلي:

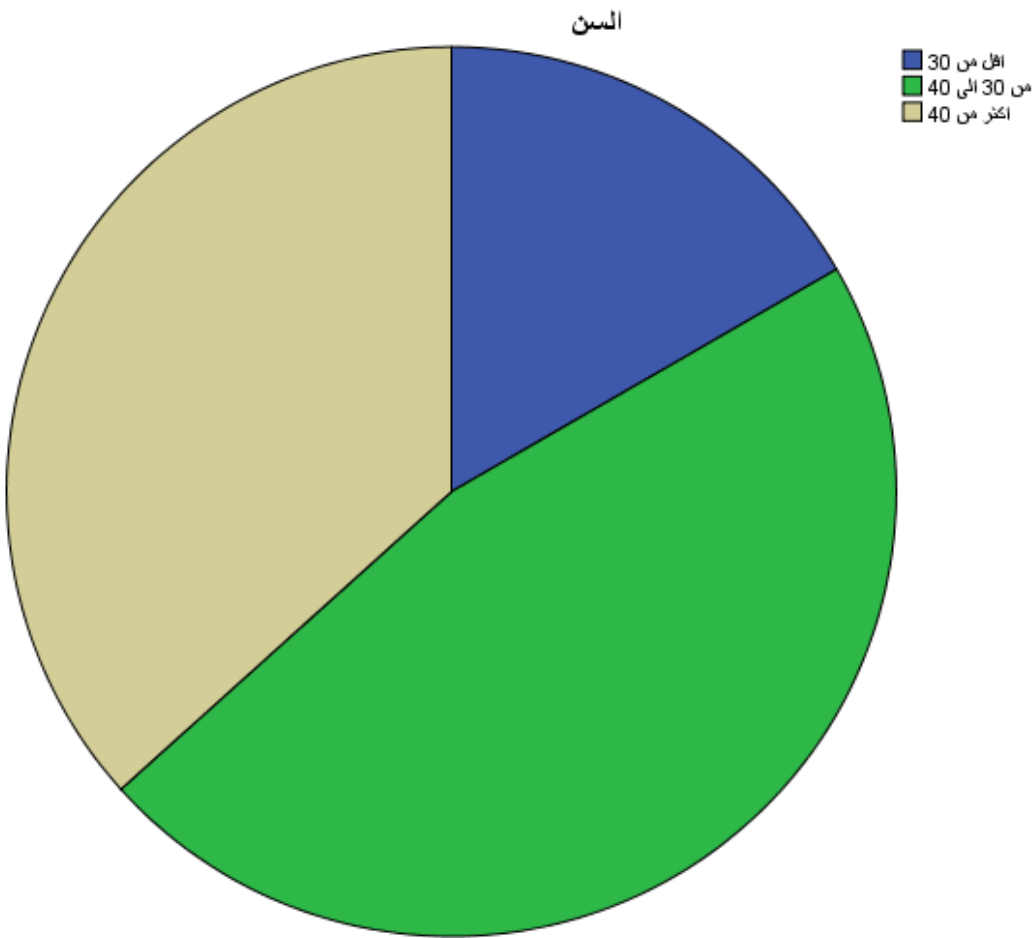
الجدول رقم 09: توزيع أفراد العينة حسب العمر.

العمر	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 30 سنة	5	16.7
من 30 إلى 40	14	46.7
أكثر من 40	11	36.0
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتضح أن أكثر المبحوثين هم فئة من 30 إلى 40 سنة ، حيث بلغت نسبتهم 46.7 أما فئة أقل من 30 سنة فهم يمثلون نسبة 16.7 وهم (اقل) من فئة أكثر من 40 سنة ذلك أن الفارق هو 30 بالمائة مفردة من عينة الدراسة، والشكل الموالي يوضح طبيعة توزيع افراد عينة الدراسة حسب عامل العمر:

الشكل رقم 02 : توزيع افراد عينة الدراسة حسب العمر .



3. عرض توزيع العينة حسب عامل المؤهل العلمي:

يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة المتعلقة بعامل المؤهل

العلمي ما يلي:

الجدول رقم 10 : توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلم.

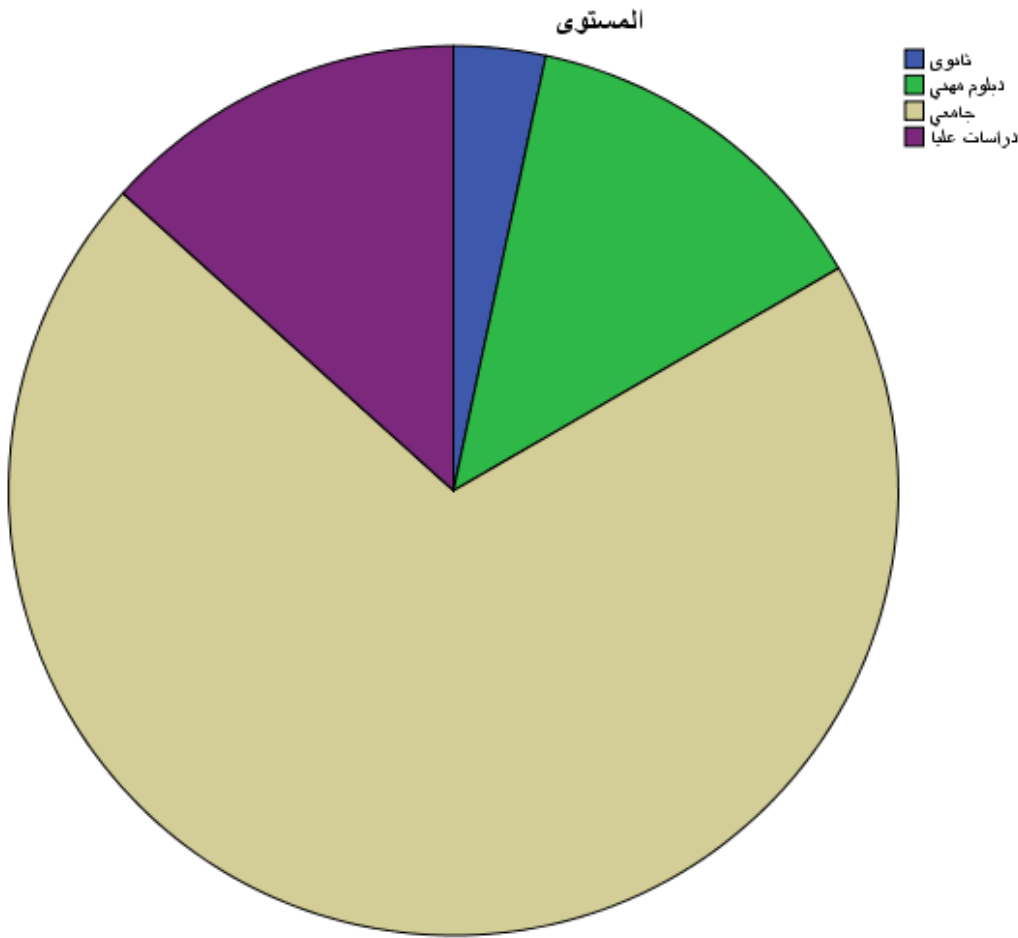
المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية%
ثانوي	1	3.3
دبلوم مهني	4	13.3
جامعي	21	70.0
دراسات عليا	4	13.3
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتضح أن أكثر المبحوثين هم فئة جامعي، حيث بلغت نسبتهم 70 بالمائة أما فئة ثانوي فهم يمثلون نسبة 3.3 وهم (اقل) من فئة دبلوم مهني ودراسات عليا ذلك أن الفارق هو 10 بالمائة مفردة من عينة الدراسة.

والشكل الموالي يوضح طبيعة توزيع افراد عينة الدراسة حسب عامل المؤهل العلمي:

الشكل رقم 03 : توزيع افراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.



4. عرض توزيع العينة حسب عامل الوظيفة:

يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة المتعلقة بعامل الوظيفة ما يلي:

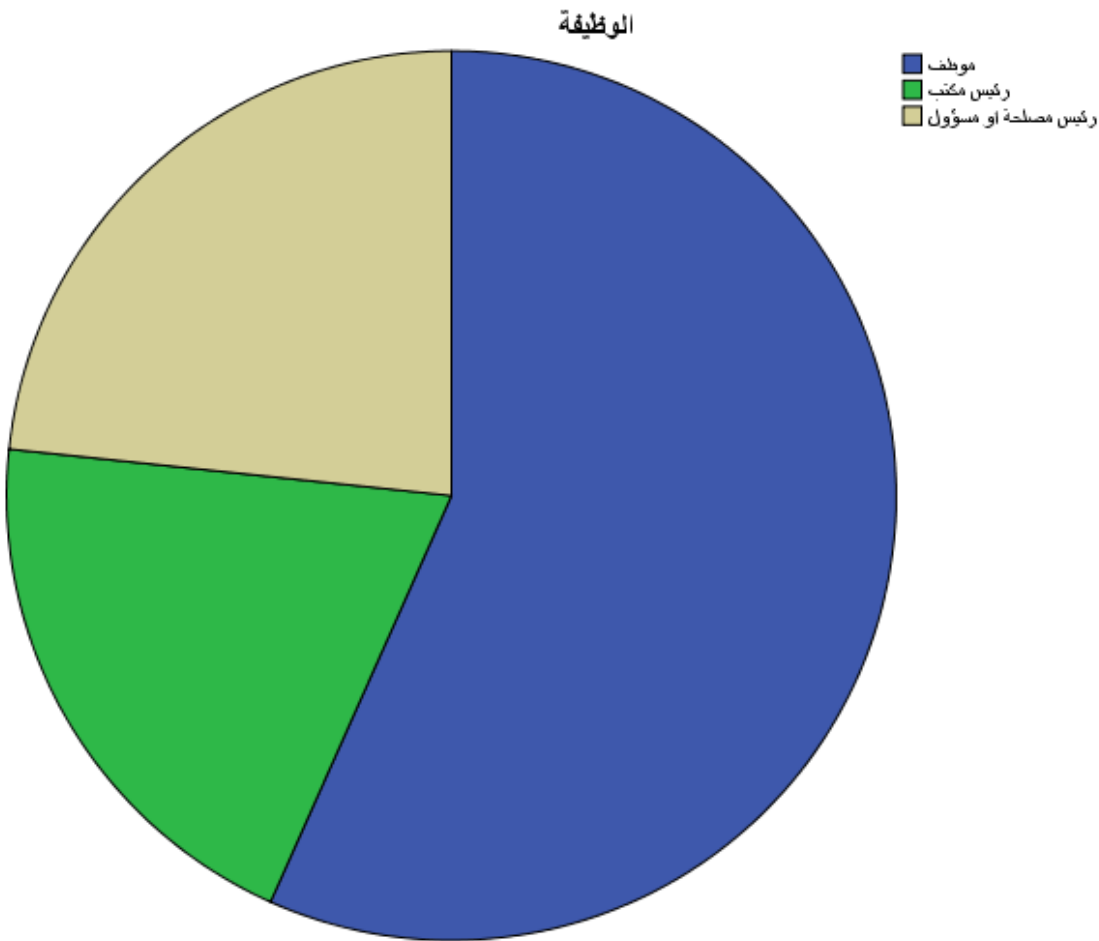
الجدول رقم 11: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية %
موظف	17	56.7
رئيس مكتب	06	20.0
رئيس مصلحة أو مسؤول	07	23.3
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق يتضح أن أكثر المبحوثين هم فئة موظف، حيث بلغت نسبتهم 56.7 بالمائة أما فئة رئيس مكتب فهم يمثلون نسبة 20.0 وهم (اقل) من فئة رئيس مصلحة أو مسؤول ذلك أن الفارق هو 36.7 بالمائة مفردة من عينة الدراسة والشكل الموالي يوضح طبيعة توزيع افراد عينة الدراسة حسب عامل الوظيفة:

الشكل رقم 04: توزيع افراد عينة الدراسة حسب الوظيفة.



5. عرض توزيع العينة حسب عامل الخبرة:

يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة المتعلقة بعامل الخبرة ما

يلي:

الجدول رقم 12: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة.

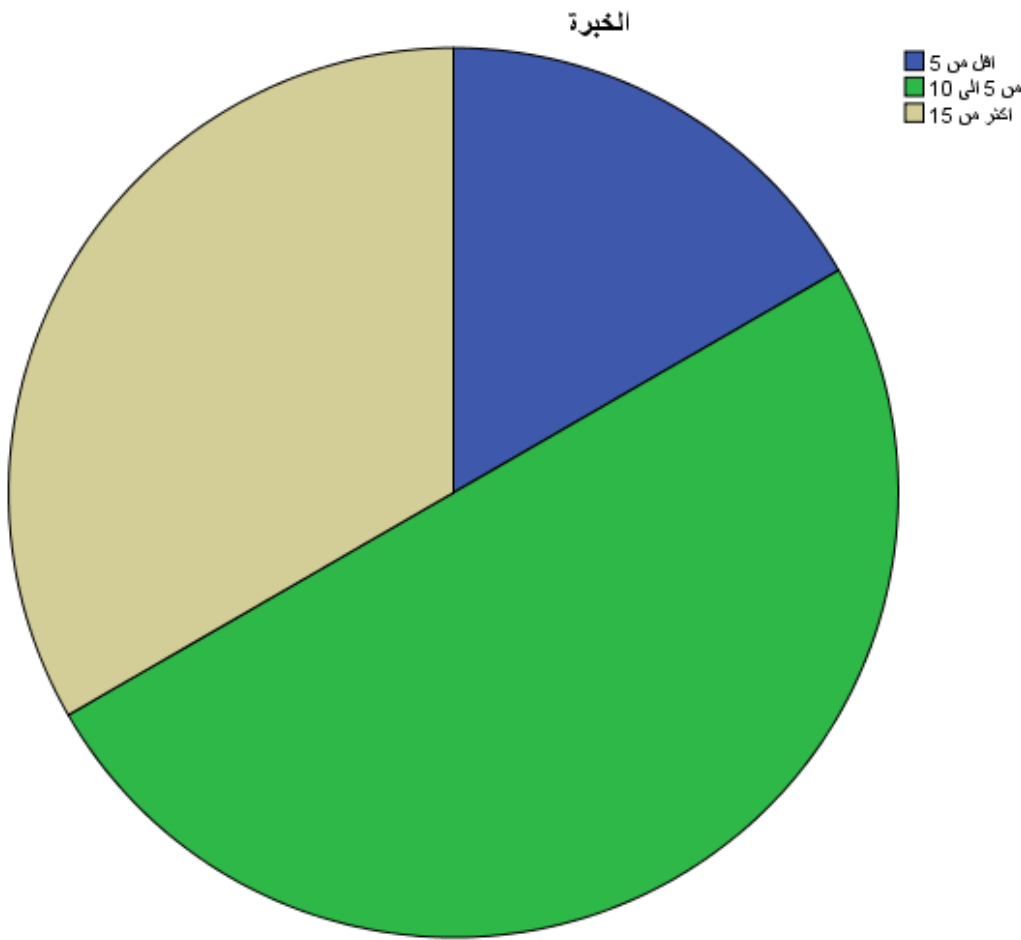
الخبرة	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 05 سنوات	05	16.7
من 05 الى 10 سنوات	15	50.0
أكثر من 15	10	33.3
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتضح أن أكثر المبحوثين هم فئة من 05 الى 10 سنوات، حيث بلغت نسبتهم 50.0 أما فئة أقل من 05 سنوات فهم يمثلون نسبة 16.7 وهم (اقل) من فئة أكثر من 15 ذلك أن الفارق هو 16.6 مفردة من عينة الدراسة.

والشكل الموالي يوضح طبيعة توزيع افراد عينة الدراسة حسب عامل الخبرة:

الشكل رقم 05: توزيع افراد عينة الدراسة حسب الخبرة.



المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

نقوم في هذا الجزء بالتحليل الوصفي لخصائص محاور الدراسة: محور رقابة المجالس المنتخبة ومحور الإفصاح والشفافية.

وبما ان الإجابات المرتبطة بأسئلة المحاور تتمثل في 5 خيارات فإنه تجدر الإشارة إلى أن المتوسط الحسابي المرجح للعبارات يكون وفق التقسيم التالي:

$$\text{المدى} = \text{عدد المسافات بين الخيارات} / \text{عدد الخيارات}$$

وبما ان عدد الخيارات هي 5 فإن المسافات تكون = 5-1 = 4 ومنه:

$$\text{المدى} = 5/1-5 = 0.80$$

إذن تكون المتوسطات المرجحة كما يلي:

الجدول رقم 13: المتوسطات المرجحة للأسئلة ذات الخمس خيارات

الخيار المقابل	الترجيح 45000
	0
غير موافق بشدة	من 1 إلى 1.79
غير موافق	من 1.80 إلى 2.59
محايد	من 2.6 إلى 3.39
موفق	من 3.4 إلى 4.19
موافق بشدة	من 4.2 إلى 5

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على برنامج Excel

أولاً: عرض خصائص محور رقابة المجالس المنتخبة.

يتكون هذا المحور من فقرة واحدة، ويتم تحليلها وصفاً من خلال: المتوسط الحسابي،

الانحراف المعياري، الاتجاه مبينة في الجداول الموالية:

الجدول رقم 14: البيانات الوصفية لعبارات محور رقابة المجالس المنتخبة.

الترميز	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
X1	تسمح الرقابة على أعضاء المجالس المنتخبة بحماية	3.56	1.04	موافق

			مبدأ المشروعية وضمان سلامة سائر الاعمال مع دستور الدولة وتنظيماتها	
موافق	0.88	3.66	تقوم الرقابة بحماية المجالس المنتخبة من الاستبداد والهيمنة التي ترفضها السلطة المركزية وحماية مصلحة مواطنين من سوء الأسير والإهمال	X2
موافق	0.68	3.86	تعد الرقابة الإدارية أهم أنواع الرقابة التي تمارس على أعمال المجالس الشعبية البلدية والولائية	X3
موافق	0.55	4.03	تقوم الرقابة الإدارية بالبحث عن أسباب القصور في العمل الإداري حيث تكشف العيوب التي تعرقل سير الأجهزة الإدارية	X4
موافق	0.49	4.03	تجسيد الرقابة الإدارية على المجالس المحلية المنتخبة وتفعيلها يأتي بالالتزام بالنصوص القانونية واحترامها من قبل جهة الوصاية	X5
موافق	0.57	4.13	تسمح الرقابة الإدارية بضمان مشروعية أعمالها وتحقيقها للمصلحة العامة	X6
محايد	1.33	3.23	تقوم الرقابة الإدارية بمتابعة ايفاء المنتخبين بوعودهم للناخبين وسكان المنطقة محليا	X7
موافق	0.49	3.79	المتوسط العام للمحور رقابة المجالس المنتخبة.	

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لمحور رقابة المجالس المنتخبة تراوحت بين 3.23 و 4.13 وهي تتراوح بذلك بين (الاتجاهات) موافق و محايد ، وجاءت الانحرافات المعيارية بين 0.49 و 1.33 وهي تشير بذلك إلى (عدم) وجود تشتت كبير في آراء افراد عينة الدراسة حول المتوسطات الحسابية، وقد سجلت العبارة المسماة ب: تسمح الرقابة الإدارية بضمان مشروعية أعمالها وتحقيقها للمصلحة العامة أعلى متوسط حسابي باتجاه موافق ، مما يدل على انها العبارة الأكثر توافقا مع وجهات نظر افراد العينة، في حين سجلت العبارة المسماة: تقوم الرقابة الإدارية بمتابعة ايفاء المنتخبين بوعودهم للناخبين وسكان المنطقة محليا أدنى متوسط حسابي مما يدل على انها العبارة الأقل توافقا مع وجهات نظر افراد العينة، وسجلت العبارة المسماة ب: تجسيد الرقابة الإدارية على المجالس المحلية المنتخبة وتفعيلها يأتي بالالتزام بالنصوص القانونية واحترامها من قبل جهة الوصاية أقل انحراف معياري بـ 0.49 ، مما يدل على انها العبارة الأكثر اتقاا عليها بين افراد العينة، في حين سجلت العبارة المسماة: تقوم الرقابة الإدارية بمتابعة ايفاء المنتخبين بوعودهم للناخبين

وسكان المنطقة محليا أكبر انحراف معياري بـ 1.33 مما يدل على انها العبارة الأقل اتفاقا عليها بين وجهات نظر افراد العينة.

وعموما فإن المتوسط الحسابي للمحور ككل بلغ 3.79 وهو يقابل الاتجاه موافق مما يعني ان افراد عينة الدراسة متفقون مع عبارات هذا المحور بانحراف معياري قدره 0.49
ثانيا: عرض خصائص محور الإفصاح والشفافية.

يتكون هذا المحور من فقرة واحدة، ويتم تحليلها وصفا من خلال: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الاتجاه مبينة في الجداول الموالية:

الجدول رقم 15: البيانات الوصفية لعبارات محور الإفصاح والشفافية.

الترميز	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
Y1	يساعد الإفصاح والشفافية في توفير مستلزمات الإفصاح عن نشاطات وإجراءات وأهداف المؤسسات	3.66	0.84	موافق
Y2	تقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث يضمن تحقيق الثقة والنزاهة والموضوعية في إجراءات الإدارة.	3.70	0.95	موافق
Y3	يضمن الإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن التقارير المهمة استفادة كافة الأطراف ذات المصلحة.	3.96	0.76	موافق
Y4	يعتبر الإفصاح المحاسبي من العناصر الأساسية التي تم التركيز عليها من طرف المعايير المحاسبية الدولية وكذا النظام المحاسبي المالي بعد التعديل.	4.10	0.48	موافق
Y5	يعد الإفصاح المحاسبي من المعايير المحاسبية التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية	4.03	0.61	موافق
Y6	يعتبر الإفصاح المحاسبي إجراء يتم من خلاله اتصال الوحدة الاقتصادية بالعالم الخارجي من خلال البيانات المعروضة في القوائم المالية	3.96	0.61	موافق
Y7	تهدف الشفافية إلى نشر المبادئ الفاضلة في المجتمع من أجل مكافحة الفساد، ومن أجل التنمية	4.43	0.85	موافق بشدة

			الثقافية للمجتمع.
موافق	0.55	3.98	المتوسط العام للمحور الإفصاح والشفافية.

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS يلاحظ من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لمحور الإفصاح والشفافية تراوحت بين 3.66 و 4.43 وهي تتراوح بذلك بين (الاتجاهات) موافق و موافق بشدة، وجاءت الانحرافات المعيارية بين 0.48 و 0.95 وهي تشير بذلك إلى (عدم) وجود تشتت كبير في آراء أفراد عينة الدراسة حول المتوسطات الحسابية، وقد سجلت العبارة المسماة ب: تهدف الشفافية إلى نشر المبادئ الفاضلة في المجتمع من أجل مكافحة الفساد، ومن أجل التنمية الثقافية للمجتمع. أعلى متوسط حسابي باتجاه موافق بشدة، مما يدل على أنها العبارة الأكثر توافقاً مع وجهات نظر أفراد العينة، في حين سجلت العبارة المسماة: يساعد الإفصاح والشفافية في توفير مستلزمات الإفصاح عن نشاطات وإجراءات وأهداف المؤسسات أدنى متوسط حسابي مما يدل على أنها العبارة الأقل توافقاً مع وجهات نظر أفراد العينة، وسجلت العبارة المسماة ب: يعتبر الإفصاح المحاسبي من العناصر الأساسية التي تم التركيز عليها من طرف المعايير المحاسبية الدولية وكذا النظام المحاسبي المالي بعد التعديل. أقل انحراف معياري ب 0.48، مما يدل على أنها العبارة الأكثر اتفاقاً عليها بين أفراد العينة، في حين سجلت العبارة المسماة: تقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث يضمن تحقيق الثقة والنزاهة والموضوعية في إجراءات الإدارة. أكبر انحراف معياري ب 0.95 مما يدل على أنها العبارة الأقل اتفاقاً عليها بين وجهات نظر أفراد العينة.

وعموماً فإن المتوسط الحسابي للمحور ككل بلغ 3.98 وهو يقابل الاتجاه موافق مما يعني أن أفراد عينة الدراسة (متفقون) مع عبارات هذا المحور بانحراف معياري قدره 0.55.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.

في هذا المبحث سوف يتم اختبار فرضيات الدراسة، بحيث يتم اختبار مدى قبول أو رفض الفرضيات، كما يلي:

المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى.

تم صياغة الفرضية الرئيسية الأولى كآلاتي: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي. لمفاهيم رقابة المجالس المنتخبة. عند مستوى معنوية 5%. وتتجزأ منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي لمفاهيم رقابة المجالس المنتخبة عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل النوع.

يتم استخدام T-TEST لاختبار هذه الفرضية، نظرا لكونها تحتوي متوسطين لمجموعتين فقط، ونضع فرضيتي هذا الاختبار كما يلي:

H0 : يوجد تساوي المتوسطات بين فئات المجتمع حسب عامل النوع

H1 : لا يوجد تساوي المتوسطات بين فئات المجتمع حسب عامل النوع

وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم 16: اختبار T-TEST للفرق بين متوسطي النوع لمحور رقابة المجالس المنتخبة.

العامل	معنوية ليفيني	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية	الدلالة
النوع	0.082	0.79	0.28	0.43	دال
		0.46	2.11	0.68	دال

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن مستوى المعنوية لاختبار ليفيني بلغت 0.082 وهي (أكبر) من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على البيانات (لا) تحقق شرط تساوي المتوسطات وعليه يتم قراءة السطر (الأول) للنتائج.

من خلال قراءة السطر (الأول) من الجدول نجد أن قيمة T بلغت 0.79 بدرجة حرية 0.28 وبمستوى معنوية 0.43 وهي (أكبر) من 0.05، ومنه يمكن القول انه (لا) يوجد فرق جوهري بين فئتي الدراسة في فهم محور رقابة المجالس المنتخبة،

ومنه نجيب على هذه الفرضية بأنه (لا) توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي لمفاهيم رقابة المجالس المنتخبة عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل النوع.

2. الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي لمفاهيم رقابة المجالس المنتخبة عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل السن.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم 17 : تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى

ANOVA	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
بين المجموعات	0.56	2	0.28	1.15	0.33
داخل المجموعات	6.61	27	0.24		
الكلي	7.17	29			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن $F = 1.15$ وذلك بدرجات حرية للبسط 2 ودرجات حرية للمقام، كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.33 وهي (أكبر) من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل ب(قبول) الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي لمفاهيم رقابة المجالس المنتخبة عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل السن.

3. الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي لمفاهيم رقابة المجالس المنتخبة عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل المؤهل العلمي.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم 18: تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى

ANOVA	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
بين المجموعات	0.71	3	0.23	0.95	0.42
داخل المجموعات	6.46	26	0.24		
الكلي	7.17	29			

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن $F = 0.95$ وذلك بدرجات حرية للبسط 3 ودرجات حرية للمقام 26 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.42 وهي (أكبر) من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل ب(قبول) الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في ادراك عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي لمفاهيم رقابة المجالس المنتخبة . عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل المؤهل العلمي.

4. الفرضية الفرعية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في ادراك عمال مؤسسة مؤسسة المجلس الشعبي الولائي لمفاهيم رقابة المجالس المنتخبة عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الوظيفة. يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم 19: تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الأولى

ANOVA	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
بين المجموعات	0.09	2	0.04	0.18	0.83
داخل المجموعات	7.07	27	0.26		
الكلي	7.17	29			

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن $F = 0.18$ وذلك بدرجات حرية للبسط 2 ودرجات حرية للمقام 27 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.83 وهي (أكبر) من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بـ(قبول) الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي لمفاهيم رقابة المجالس المنتخبة عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الوظيفة.

الفرضية الفرعية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي لمفاهيم رقابة المجالس المنتخبة عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الخبرة.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم 20 : تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الأولى

ANOVA	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
بين المجموعات	0.35	2	0.17	0.70	0.50
داخل المجموعات	6.81	27	0.25		
الكلي	7.17	29			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن $F = 0.70$ وذلك بدرجات حرية للبسط 2 ودرجات حرية للمقام 27 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.50 وهي (أكبر) من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بـ(قبول) الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي لمفاهيم رقابة المجالس المنتخبة عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الخبرة.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية.

تم صياغة الفرضية الرئيسية الأولى كآلاتي: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي لمفاهيم رقابة المجالس المنتخبة عند مستوى معنوية 5%. وتتجزأ منها الفرضيات الفرعية التالية:

5. الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي لمفاهيم الإفصاح والشفافية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل النوع.

يتم استخدام T-TEST لاختبار هذه الفرضية، نظرا لكونها تحتوي متوسطين لمجموعتين فقط، ونضع فرضيتي هذا الاختبار كما يلي:

H0: يوجد تساوي المتوسطات بين فئات المجتمع حسب عامل النوع

H1: لا يوجد تساوي المتوسطات بين فئات المجتمع حسب عامل النوع

وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم 21: اختبار T-TEST للفرق بين متوسطي النوع لمحور الإفصاح والشفافية.

العامل	معنوية ليفيني	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية	الدلالة
النوع	0.22	-0.06	28	0.95	غير دال
		-0.15	12.76	0.81	غير دال

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن مستوى المعنوية لاختبار ليفيني بلغت 0.22. وهي (أكبر) من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على البيانات (لا) تحقق شرط تساوي المتوسطات وعليه يتم قراءة السطر (الثاني) للنتائج.

من خلال قراءة السطر (الثاني) من الجدول نجد أن قيمة T بلغت -0.06 بدرجة حرية 28 وبمستوى معنوية 0.95 وهي (أكبر) من 0.05، ومنه يمكن القول انه (لا) يوجد فرق جوهري بين فئتي الدراسة في فهم محور الإفصاح والشفافية،

ومنه نجيب على هذه الفرضية بأنه (لا) توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي لمفاهيم الإفصاح والشفافية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل النوع.

6. الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي لمفاهيم الإفصاح والشفافية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل السن.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم 22: تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية

ANOVA	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
بين المجموعات	0.093	2	0.04	0.14	0.86
داخل المجموعات	8.71	27	0.32		
الكلي	8.80	29			

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن $F = 0.14$ وذلك بدرجات حرية للبسط 2 ودرجات حرية للمقام 27 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.86 وهي (أكبر) من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل ب(قبول) الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي لمفاهيم الإفصاح والشفافية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل السن

7. الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي لمفاهيم الإفصاح والشفافية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل المؤهل.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم 23 : تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية

ANOVA	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
بين المجموعات	0.07	3	0.02	0.06	0.97
داخل المجموعات	8.73	26	0.33		
الكلي	8.80	29			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن $F = 0.06$ وذلك بدرجات حرية للبيس 3 ودرجات حرية للمقام 26 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.97 وهي (أكبر) من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بـ(قبول) الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في ادراك عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي لمفاهيم الإفصاح والشفافية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل المؤهل العلمي.

8. الفرضية الفرعية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في ادراك عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي لمفاهيم الإفصاح والشفافية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الوظيفة.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم 24: تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية

ANOVA	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
بين المجموعات	0.19	2	0.09	0.30	0.73
داخل المجموعات	8.6	27	0.31		
الكلي	8.80	29			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن $F=0.30$ وذلك بدرجات حرية للبسط 2 ودرجات حرية للمقام 27 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.73 وهي (أكبر) من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بـ(قبول) الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي لمفاهيم الإفصاح والشفافية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الوظيفة.

9. الفرضية الفرعية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي لمفاهيم الإفصاح والشفافية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الخبرة.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم 25: تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الثانية

ANOVA	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
بين المجموعات	0.16	2	0.082	0.25	0.77
داخل المجموعات	8.64	27	0.32		
الكلي	8.80	29			

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن $F=0.25$ وذلك بدرجات حرية للبسط 2 ودرجات حرية للمقام 27 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.77 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بـ(قبول) الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي لمفاهيم الإفصاح والشفافية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الخبرة.

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة.

تم صياغة الفرضية الرئيسية الثالثة كالآتي: لا يوجد دور ذو دلالة معنوية لرقابة المجالس المنتخبة في الإفصاح والشفافية لدى أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية 0.05
لاختبار هذه الفرضية نقوم باستخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 26 : نموذج الانحدار بين رقابة المجالس المنتخبة و الإفصاح والشفافية

النموذج	R	معامل التحديد	الارتباط المعدل	الخطأ المعياري
X,Y	0.36	0.13	0.10	0.52

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS23.

يتضح من خلال الجدول اعلاه وفقا لآراء أفراد العينة المدروسة أن قيمة معامل الارتباط بين رقابة المجالس المنتخبة و الإفصاح والشفافية بلغت 0.10 وهي تدل على أنه يوجد ارتباط موجب بين المتغيرين وهو ارتباط متوسط، وبلغ معامل التحديد 0.13 أي أن ما نسبته 13 % من التغير في رقابة المجالس المنتخبة لدى أفراد عينة الدراسة بأدرار ناتج عن التغير في مستوى الاهتمام الإفصاح والشفافية.

الجدول رقم 27: تحليل التباين في المتوسطات بين رقابة المجالس المنتخبة و الإفصاح والشفافية.

النموذج (X,Y)	مجموع المربعات	درجات الحرية	مربعات المتوسطات	F	مستوى المعنوية
الانحدار	1.19	1	1.19	4.37	0.04
البواقي	7.61	28	0.27		
المجموع	8.80	29			

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss23.

يتضح من خلال الجدول اعلاه أن قيمة F بلغت 4.37 عند مستوى معنوية 0.04 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على أن نموذج الانحدار المقترح هو ملائم للدراسة، وعليه يمكن مواصلة تحليل الانحدار بين المتغيرين وتحديد القيمة الثابتة والميل في معادلة النموذج.

الجدول رقم 28: تحليل الانحدار لرقابة المجالس المنتخبة و الإفصاح والشفافية.

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T	مستوى المعنوية
	B	الخطأ	Beta		
القيمة الثابتة	2.43	0.74		3.27	0.003
رقابة المجالس المنتخبة x	0.40	0.19	0.36	2.09	0.046

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS23.

يتضح من خلال الجدول اعلاه وفقا لآراء أفراد العينة المدروسة أن القيمة الثابتة للنموذج بلغت 2.43 وهي قيمة لا تتغير بتغير رقابة المجالس المنتخبة وبخطأ معياري 0.74، أما بالنسبة لميل معادلة الانحدار الخطي فقد بلغ 0.40 أي أن التغير في رقابة بدرجة واحدة سوف يغير 40 % ضمن معادلة الانحدار وذلك بخطأ معياري قدره 0.19، وعليه، وبالنظر إلى قيمة مستوى الدلالة 0.003 يمكن القول أنه هناك دور ذو دلالة إحصائية رقابة المجالس المنتخبة في الإفصاح والشفافية بمعادلة تنبؤ نصيغها على النحو التالي:

$$Y=0.40 x + 2.43$$

أي أن:

$$\text{الإفصاح والشفافية} = (\text{رقابة المجالس المنتخبة} \times 0.40) + 2.43$$

وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد دور ذو دلالة معنوية لرقابة المجالس

المنتخبة في الإفصاح والشفافية لدى عينة الدراسة عند مستوى معنوية 0.05.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل قمنا بإنجاز الجزء التطبيقي (الدراسة الميدانية) لهذه الدراسة المتمثلة في دور رقابة المجالس المنتخبة في إضفاء الشفافية والإفصاح المالي والمحاسبي حيث قمنا بإنجاز استبيان من خلفية سابقة بناءا على المعلومات من الاستبيان وطبقا لآراء العينة المستهدفة تمت معالجة الدراسة باستخدام برنامج SPSS وتحليلها للوصول إلى صحة أو خطأ فرضيات الدراسة حيث خلصت هذه الدراسة بتحقيق النتائج التالية:

- أن معظم أفراد العينة موظفين ومهنيين ورؤساء مصلحة يرون بأن اعتماد الرقابة في المجالس المنتخبة له أثر إيجابي على مستوى الإفصاح والشفافية.

- وبحسب الإجابات التي تمت على الاستبانة التمسنا بأنه لا تزال مجموعة من المعوقات في المجلس الشعبي الولائي تحول دون التطبيق السليم للرقابة والإفصاح والشفافية.

الخاتمة

خاتمة:

هدف هذا البحث إلى تبيان أهمية دور الرقابة في الإصلاح الإداري للمجالس المنتخبة ومدى تحقيق شفافية الإفصاح المالي للجماعات المحلية، واستنادا لإشكالية البحث التي تمحورت حول: فيما يتمثل الدور الذي تقوم به رقابة المجالس المنتخبة في إضفاء شفافية الإفصاح المالي؟
ومما سبق تم استعراض الجوانب المشككة لموضوع البحث والمتمثلة في رقابة المجالس المحلية المنتخبة كمتغير مستقل، وأيضا شفافية الإفصاح المالي كمتغير تابع، فإننا توصلنا إلى ما يلي:

نتائج الدراسة:

أولا: النتائج العامة.

- في ضوء مراجعة الأدبيات واستنادا إلى التراكم المعرفي الذي تم استقراؤه، نستنتج ما يلي:
- وجود نظام رقابي داخلي قوي يعد أداة للحد من إعداد قوائم وتقارير مالية احتيالية.
 - يلعب الإفصاح دورا مهما في زيادة القيمة ومنفعة البيانات والمعلومات الواردة والقوائم الواردة.
 - الالتزام بالشفافية والإفصاح عن البيانات المالية يساعد على التنبؤ بالأخطاء التي قد تحدث مستقبلا.
 - الالتزام بالشفافية والإفصاح يعد مؤشرا لجودة نظام الرقابة الداخلية للمجلس الشعبي الولائي.

ثانيا: نتائج دراسة الفرضيات.

- من خلال دراسة المتغيرات المتعلقة بفروض الدراسة الميدانية يتبين لنا ما يلي:
- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في ادراك عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي لمفاهيم رقابة المجالس المنتخبة عند مستوى معنوية 5% لعامل النوع.
 - لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في ادراك عمال مؤسسة المجلس الشعبي الولائي لمفاهيم الإفصاح والشفافية عند مستوى معنوية 5% لعامل السن.
 - يوجد دور فعال لرقابة المجالس المحلية المنتخبة في إضفاء شفافية الإفصاح المالي بولاية أدرار.

توصيات الدراسة:

- في ضوء الاستنتاجات المتوصل إليها، تضع الدراسة التوصيات التالية:
1. ضرورة الاهتمام بتطبيق نظام رقابة في المنشآت حتى تحقق المنشأة أهدافها المرجوة.
 2. ضرورة تدريب المحاسبين والإداريين على الإجراءات الداخلية يوفر درجة عالية من الدقة وسلامة المعلومات المحاسبية المفصح عنها.
 3. ضرورة الاهتمام بالإفصاح المالي في القوائم المالية.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المباحث و المراجع:

قائمة الكتب والمراجع:

1. مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع،الأردن.
2. تنظيم الإدارة المالية د. محمود حسين الوادي، عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء.
3. د: محمود حسين، الوادي، تنظيم الإدارة المالية.
4. إبراهيم جابر السيد، الإفصاح المالي اهميته وأثره في نمو الاعمال التجارة العربية داخل البلاد الاجنبية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014.
5. أ د: أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة-القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية-الجزء الثاني-2007، الدارالجامعية.

قائمة المحاضرات والمجلات والمواقع:

1. محاضرات في مقياس الرقابة. الاستاد: عفان يونس.
2. دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية -دراسة ميدانية - مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة: المجلد4، العدد2-201-، ص 214-232. موقع: www.asjpp.cerist.dz
3. مجلة إقتصادي العربي، موقع الكتروني: (www.econo;istsarab.com)، الساعة 18:15
2022/01/18.

قائمة المواد من القوانين:

1. الفقرة 2 من المادة 52 من القانون 12/07 من قانون الولاية.
2. المادتين 40 و41 من قانون الولايةنص المادة 66 من قانون الولاية.
3. المادة 47 من القانون 12 /07 من قانون الولاية.

الملاحق

جامعة ادرار
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير

استبيان

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل:

السلام عليكم:

نتشرف أن أتقدم إلى سيادتكم بطلب تخصيص جزء من وقتكم للإجابة على مضمون هذا الاستبيان والذي يندرج ضمن إطار التحضير لمذكرة ماستر موسومة بـ دور رقابة المجالس المحلية المنتخبة في إضفاء شفافية الإفصاح المالي للجماعات المحلية، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آرائكم حول رقابة المجالس المنتخبة وعلاقتها بالشفافية والإفصاح.

تعاونكم معنا في الإجابة على هذا الاستبيان هو مساهمة في دعم البحث العلمي وإثراء لنتائج هذه الدراسة. كما نحيطكم علما بأن إجاباتكم ستحظى بكامل السرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

للإجابة على الأسئلة ضع علامة x في الخانة المناسبة

القسم الأول: البيانات الشخصية

1. النوع: *

ذكر انثى

2. السن: *

من 30 سنة من 40 سنة أكثر من سنة

3. المستوى التعليمي: *

ثانوي دبلوم مهني جامعي دراسات عليا

4. الوظيفة: *

رئيس حة أو مسؤول

رئيس مكتب

موظف

5. الخبرة المهنية: *

أقل من 15 سنة

من 5 10 سنوات

أقل 5 سنوات

القسم الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: رقابة المجالس المنتخبة.

الرقم	العبرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تسمح الرقابة على أعضاء المجالس المنتخبة بحماية مبدأ المشروعية وضمن سلامة سائر الأعمال مع دستور الدولة وتنظيماتها					
02	تقوم الرقابة بحماية المجالس المنتخبة من الاستبداد والهيمنة التي ترفضها السلطة المركزية وحماية مصلحة مواطنين من سوء الأسير والإهمال					
03	تعد الرقابة الإدارية أهم أنواع الرقابة التي تمارس على أعمال المجالس الشعبية البلدية والولائية					
04	تقوم الرقابة الإدارية بالبحث عن أسباب القصور في العمل الإداري حيث تكشف العيوب التي تعرقل سير الأجهزة الإدارية					
05	تجسيد الرقابة الإدارية على المجالس المحلية المنتخبة وتفعيلها يأتي بالالتزام بالنصوص القانونية واحترامها من قبل جهة الوصاية					
06	تسمح الرقابة الإدارية بضمن مشروعية أعمالها وتحقيقها للمصلحة العامة					
07	تقوم الرقابة الإدارية بمتابعة ايفاء المنتخبين بوعودهم للناخبين وسكان المنطقة محليا					

المحور الثاني: الإفصاح والشفافية.

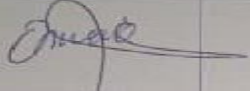
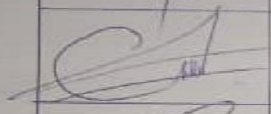


الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يساعد الإفصاح والشفافية في توفير مستلزمات الإفصاح عن نشاطات وإجراءات وأهداف المؤسسات					
02	تقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث يضمن تحقيق الثقة					

					والنزاهة والموضوعية في إجراءات الإدارة.
					03 يضمن الإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن التقارير المهمة استفادة كافة الأطراف ذات المصلحة.
					04 يعتبر الإفصاح المحاسبي من العناصر الأساسية التي تم التركيز عليها من طرف المعايير المحاسبية الدولية وكذا النظام المحاسبي المالي بعد التعديل.
					05 يعد الإفصاح المحاسبي من المعايير المحاسبية التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية
					06 يعتبر الإفصاح المحاسبي إجراء يتم من خلاله اتصال الوحدة الاقتصادية بالعالم الخارجي من خلال البيانات المعروضة في القوائم المالية
					07 تهدف الشفافية إلى نشر المبادئ الفاضلة في المجتمع من أجل مكافحة الفساد، ومن أجل التنمية الثقافية للمجتمع.

الملحق رقم 02:

شهادة تحكيم الاستبيان

إستبيان لمذكرة بعنوان دور رقابة المجالس
لمنتخبة في إضفاء شفافية الإفصاح المالي
لجماعات المحلية .

الرقم	عائسم المحركم	الامضاء
01	عوماري عائسه	
02	ولدينا هو سمير	
03	الفاخر ع	
04	بين العربية محمد	
05		

المُلخَص

إن للرقابة دور في الإصلاح الإداري والتنمية المحلية كما أن الإفراط والتشديد في ممارسة الرقابة يؤدي إلى تقييد أداء الإدارة الجيد والفعال لهذا فأعضاء المجالس المنتخبة تفرض عليهم قيود من خلال ما يسمى بالسلطة الوصية بهدف ممارسة رقابة عليهم حماية لمبدأ مشروعية ليقوموا بعملهم بكل شفافية وإفصاح، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الرقابة ومدى تحقيقها للإفصاح والشفافية من خلال إعطاء صورة واضحة حول أداء المؤسسة وتقديم معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الواقع، وتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري كما تم استخدام الاستبيان في الجانب التطبيقي في محاولة دراسة دور رقابة مجالس المنتخبة في إضفاء شفافية الإفصاح المالي.

وتوصلت الدراسة إلى أن وجود نظام رقابة داخلية قوي يحد من إعداد قوائم وتقارير مالية احتيالية، ويلعب الإفصاح دور مهم في زيادة قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات والواردة في القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة-الإفصاح والشفافية-المجالس المنتخبة.

Abstract in English:

Oversight has a role in administrative reform and local development, just as decreasing and tightening the practice of oversight leads to restricting the good and effective performance of the administration. For this reason, members of the elected councils impose restrictions on them through what is called the guardian authority with the aim of exercising control over them to protect the principle of legality so that they can carry out their work with full transparency and disclosure. This study aims to highlight the role of oversight and the extent to which it achieves disclosure and transparency by giving a clear picture about the performance of the institution and providing credible and expressive information about reality, the descriptive analytical approach was followed in the theoretical aspect, and the questionnaire was used in the practical aspect in an attempt to study the role of the elected oversight councils in making financial disclosure transparent.

The study concluded that the presence of a strong internal control system limits the preparation of fraudulent financial statements and reports, and disclosure plays an important role in increasing the value and usefulness of the data and information contained in the financial statement.

Keywords: oversight-disclosure-transparency- elected councils.